الفصل الخامس

من خسر روسيا؟

عندما انهار جدار برلين في نهاية عام 1989، بدأت معه إحدى أهم التحولات الاقتصادية على الإطلاق. لقد كانت التجربة الاقتصادية والاجتماعية الثانية الواضحة في ذلك القرن. لقد كانت التجربة الأولى هي تحول روسيا إلى النظام الشيوعي قبل سبعين عقداً. مع مرور الوقت، ظهرت إخفاقات التجربة الأولى. كنتيجة لثورة عام 1917 والسيطرة السوفييتية على جزء كبير من أوروبا عقب الحرب العالمية الثانية، تمت مصادرة الحرية السياسية والازدهار الاقتصادي لحوالي 8% من سكان العالم والذين كانوا يعيشون في ظل هيمنة النظام الشيوعي السوفييتي. التحول الثاني في روسيا وكذلك في أوروبا الشرقية وأوروبا الغربية كان بعيداً عن النهاية، ولكن هذا كان واضحاً جداً: لقد سقط في روسيا أسرع بكثير مما كان قد وعد به أو تمنّاه مؤيدو الأسواق الاقتصادية. بالنسبة للأكثرية التي كانت تعيش في الاتحاد السوفييتي السابق، فإن الحياة الاقتصادية في ظل الرأسمالية كانت أسوأ حتى مما قاله عنها القادة الشيوعيون القدماء. التنبؤ بالمستقبل لا يشجع. لقد تم القضاء على الطبقة المتوسطة، ونشأ نظام رأسمالي من المقربين والمافيا والإنجاز الوحيد إرساء ديمقراطية وحريات تتضمن حرية الصحافة، والتي ظهرت هشة في أفضل حالاتها خاصة عندما تم إغلاق المحطات التلفزيونية السابقة المستقلة واحدة تلو الأخرى. في الوقت الذي يجب أن يتحمل فيه أولئك الذين في روسيا الكثير من اللوم عما حدث، فإن المستشارين الغربيين، خاصة من الولايات المتحدة وصندوق النقد الدولي، الذين دخلوا بسرعة ليتحدثوا عن مواثيق اقتصاد السوق، يجب أن يتحملوا بعضاً من اللوم. على الأقل، لقد قدَّموا الدعم إلى أولئك الذين قادوا روسيا والعديد من الاقتصاديات الأخرى إلى الطرق التي تبعوها، مناقشة الدين الجديد المتمثل بأساسيات السوق كبديل للدين القديم المتمثل بالشيوعية التي برهنت عن عجزها.

روسيا هي دراما حاضرة دائماً. قلائل هم من توقعوا أن يُحَل الاتحاد السوفييتي بشكل مفاجئ، وقلائل هم من توقعوا استقالة بوريس يلتسن المفاجئة. البعض رأى حكم الأقلية، كأسوأ ظاهرة في سنوات حكم يلتسن، كمرحلة من القهر؛ آخرون رأوا ببساطة في حكم الأقلية بعضاً من الأناقة. البعض رأى في ارتفاع الناتج الذي ظهر منذ الأزمة عام 1998 كبداية لعصر النهضة، عصر سيقود إلى إعادة خلق الطبقة المتوسطة؛ آخرون رأوا فيها مجرد سنوات جميلة لإصلاح أضرار العقد السابق. مستوى الدخل اليوم هو أقل بشكل ملحوظ مما كان عليه قبل عقد مضى، والفقر أكثر بكثير. يرى المتشائمون الدولة كقوة نووية يتجاذبها عدم الاستقرار السياسي والاقتصادي. يرى المتفائلون أن القيادة نصف الديكتاتورية تؤسس الاستقرار، لكن على حساب خسارة بعض الحريات الديمقراطية.

شهدت روسيا طفرة من النمو بعد عام 1998 بسبب الأسعار المرتفعة للنفط والفوائد التي جنتها من تخفيض قيمة العملة التي طالما عارضها صندوق النقد الدولي. لكن أسعار النفط انخفضت وانخفضت معها فوائد تخفيض العملة وتباطأ النمو أيضاً. اليوم التوقعات الاقتصادية هي إلى حد ما أقل إحباطاً مما كانت عليه خلال الأزمة عام 1998، ولكنها ليست أقل تأكيداً. لقد كانت الحكومة بالكاد قادرة على دفع النفقات عندما كانت أسعار النفط - وهو من الصادرات الأساسية للدولة - مرتفعة. إذا انخفضت أسعار النفط، كما يبدو أنه يحصل عند نشر هذا الكتاب، فقد يحدث هذا مشكلة حقيقية. إن أفضل ما يمكن قوله: إن المستقبل لا يزال غائماً.

من غير المفاجئ أن النقاش حول من خسر روسيا كان له مثل هذا الصدى. فمن جهة، كان هذا السؤال في غير مكانه. في الولايات المتحدة أعاد هذا النقاش إلى الأذهان المناقشة التي جرت قبل نصف قرن حول من خسر الصين، عندما استولى الشيوعيون على زمام الأمور في ذلك البلد. لكن الصين لم تكن ملكاً لأمريكا لتخسرها في عام 1949، وكذلك لم تكن روسيا ملكاً لأمريكا لتخسرها بعد نصف قرن. في كلا الحالتين لم تكن أمريكا وأوروبا الغربية تتحكم بالتطورات السياسية والاجتماعية هناك. في الوقت نفسه، من الواضح أن هناك خطأ ما حدث ليس فقط في روسيا، بل أيضاً في معظم العشرين دولة التي انبثقت عن الإمبراطورية الروسية.

صرح صندوق النقد الدولي وقادة غربيون آخرون أن الأمور كانت ستكون أسوأ بكثير لولا مساعدتهم ونصائحهم. لم يكن لدينا في ذلك الوقت، وليس لدينا الآن كرة الكريستال لتخبرنا ماذا كان سيحدث لو تم اتّباع إستراتيجيات بديلة. ليس لدينا أية طريقة لإجراء تجربة تحت السيطرة، والعودة بالزمن ومحاولة تطبيق إستراتيجية بديلة. ليس لدينا أية طريقة تجعلنا متأكدين مما كان يمكن أن يحدث.

لكننا نعلم أن هناك قرارات سياسية واقتصادية تم اتخاذها، ونعلم أن الحصيلة كانت كارثية. في بعض الحالات، يكون من اليسير رؤية الخيوط التي تربط بين الإستراتيجية ونتائجها: أبدى صندوق النقد الدولي قلقه من أن تخفيض قيمة الروبل سيطلق موجة من التضخم. إصرار الصندوق على روسيا بأن تحافظ على قيمة زائدة للعملة ودعمه لذلك عن طريق تقديم قروض بمليارات الدولارات دمر الاقتصاد في النهاية. (عندما تم أخيراً تخفيض قيمة الروبل في عام 1998، لم يتفاقم التضخم كما كان يخشى صندوق النقد الدولي، وشهد الاقتصاد أول مرحلة مهمة من النمو). في حالات أخرى، تكون هذه الخيوط أكثر تعقيداً. لكن تجارب بعض الدول التي اتّبعت سياسات مختلفة في إدارة التحولات ترشدنا في هذه المتاهة. من المهم للعالم أن يحاكم بدقة سياسات صندوق النقد الدولي في روسيا، ما الذي قادها ولماذا كانت مضللة. أولئك، وأنا منهم، الذين كانت لديهم الفرصة ليروا الدائرة الأولى لكيفية اتخاذ القرارات وماذا كانت نتائجها عليهم مسؤولية خاصة ليقدِّموا تفسيراتهم في أحداث مشابهة.

هناك سبب ثانٍ لإعادة التقييم. الآن وبعد أكثر من عشر سنوات على انهيار جدار برلين، بات من الواضح أن التحول إلى اقتصاد السوق سيكون صراع طويل والعديد، إذا لم نقل معظم، القضايا التي بدا أنه تم تسويتها قبل بضع سنوات فقط ستحتاج إلى إعادة نظر. فقط عندما نستوعب أخطاء الماضي يمكننا أن نتطلع إلى تصميم سياسات ربما تكون فاعلة في المستقبل.

لقد أدرك قادة الثورة عام 1917 أن ما كان على المحك كان أكثر من تغيُّر في السياسات الاقتصادية، لقد كان تغيُّراً في المجتمع بكل أبعاده. لذا، فقد كان التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق أكثر من مجرد تجربة اقتصادية، لقد كان عملية تغيير للمجتمعات وتغييراً للبنى الاجتماعية والسياسية. كان أحد أسباب

النتائج المتواضعة لعملية التحول الاقتصادي هو الإخفاق في إدراك مركزية هذه المكونات الأخرى.

أدركت الثورة الأولى مدى صعوبة القيام بالتغيُّر وآمن الثوريون أن ذلك لا يمكن تحقيقه بالوسائل الديمقراطية، وأنها يجب أن تقاد بـ"دكتاتورية البروليتارية". في البداية ظن بعض قادة الثورة الثانية في حقبة التسعينيات أنه من خلال التحرر من أغلال الشيوعية، سيقدر الشعب الروسي بسرعة فوائد اقتصاد السوق. لكن بعضاً من المصلحين في الأسواق الروسية (وكذلك الداعمين والمؤيدين الغربيين) كان إيمانهم أو اهتمامهم ضئيلاً جداً بالديمقراطية، وكانوا يخشون أنه لو سُمح للشعب الروسي أن يختار، فإنه لن يختار النموذج الاقتصادي "الصحيح" (حسب زعمهم). في أوروبا الشرقية وفي الاتحاد السوفييتي البائد عندما فشلت فوائد "إصلاح السوق" في الظهور في دولة تلو الأخرى، رفضت الانتخابات الديمقراطية القوانين الصارمة لإصلاح السوق، ودفعت بالأحزاب الديمقراطية الاجتماعية، أو حتى الأحزاب الشيوعية "الإصلاحية"، مع العديد من القادة الشيوعيين السابقين إلى مصافِّ السلطة. من غير المفاجئ أن العديد من مصلحي السوق قد أظهروا ميلاً ملحوظاً للطرق القديمة للقيام بالأعمال: في روسيا تم تشجيع يلتسن، وهو الأقوى من نظرائه في الديمقراطيات الغربية، على الالتفاف على مجلس الدوما (البرلمان)، المنتخب ديمقراطياً، وسن مرسوم خاص بإصلاحات السوق. بدا الأمر وكأن سوق البلاشفة، المحليين المصدقين، وكذلك الخبراء الغربيين والداعين إلى الدين الاقتصادي الجديد والذين انتقلوا إلى الدول الشيوعية السابقة، قد حاولوا استخدام طريقة معدلة من طرق لينين في توجيه الشيوعية القديمة، ليوجِّهوا التحول "الديمقراطي".

تحديات وفرص التحول

عندما بدأت مسيرة التحول في بداية حقبة التسعينيات، كانت تمثل تحديات وفرصاً كبيرة. نادراً ما يحدث قبل أن تنطلق الدولة عن قصد من مرحلة حيث الحكومة تسيطر نظرياً كل مظهر من مظاهر الاقتصاد إلى مرحلة حيث تظهر القرارات من خلال الأسواق. كانت جمهورية الصين الشعبية قد بدأت مرحلة التحول في نهاية حقبة السبعينيات، وكانت لا تزال بعيدة عن اقتصاد السوق الكامل.

كانت إحدى أكثر التحولات نجاحاً هي تايوان، والتي تقع على بعد 100 ميل من شواطئ الصين. لقد كانت مستعمرة يابانية منذ نهاية القرن التاسع عشر. عند انطلاق الثورة في الصين 1949، أصبحت ملجأً للقيادة الوطنية القديمة، ومن قاعدتهم في تايوان، أعلنوا سيطرتهم على كامل الأراضي الصينية، مبقين على الاسم "جمهورية الصين الشعبية". لقد أمّموا الأراضي وأعادوا توزيعها وأسسوا صناعات، ثم قاموا بخصخصة جزئية لسلسلة من الصناعات الأساسية وأرسوا اقتصاد سوق مترنح. بعد عام 1945 انتقلت العديد من الدول بما فيها الولايات المتحدة من حالة التعبئة العسكرية إلى اقتصاد سلام. في ذلك الوقت، كان العديد من خبراء الاقتصاد وخبراء آخرين يخشون تراجعاً اقتصادياً حاداً يعقب حالة التخلي عن حالة التأهب للحرب التي لم تستدع تغييراً في كيفية اتخاذ القرارات (واضعة بذلك نهاية لاقتصاد الطلب الذي من خلاله كانت الحكومات وقت الحرب تتخذ القرارات الرئيسية فيما يخص الإنتاج والعودة إلى إدارة القطاع الخاص للإنتاج) فحسب، بل إعادة توزيع ضخمة تتعلق بعملية إنتاج البضائع، فعلى سبيل المثال، الانتقال من إنتاج الدبابات إلى إنتاج السيارات. لكن بحلول عام 1947، وهي السنة الثانية الكاملة التي أعقبت الحرب، كان الإنتاج في الولايات المتحدة أعلى بنسبة 9.6% من عام 1944، آخر سنة من سنوات الحرب. بنهاية الحرب، كان 37% من الناتج المحلي الإجمالي (1945) مخصصاً للدفاع. تراجعت هذه النسبة بسرعة في وقت السلام لتصل إلى 7.4% عام (1947).

كان هناك فارق مهم بين التحول من حالة الحرب إلى حالة السلم وبين التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق، وسوف أتعرض لهذا بالتفصيل لاحقاً: قبل الحرب العالمية الثانية، كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية منظمات السوق الأساسية تعمل، على الرغم من العديد من هذه المنظمات علقت عملها وقت الحرب أو تم استبدالها حسب مبدأ "الطلب والتحكم". على نقيض هذا، احتاجت روسيا إلى كل من إعادة انتشار للموارد وإرساء تجارة الجملة لمنظمات السوق.

لكن تايوان والصين واجهتا مشاكل مشابهة للتي واجهتها الاقتصاديات الأخرى في مرحلة التحول. كلا الدولتين واجهت تغيّرات رئيسية في مجتمعاتها بما في ذلك إنشاء منظمات أسست لاقتصاد السوق. كلا الدولتين كان لها نجاحات حقيقية مؤثرة. بدلاً من مرحلة تراجع مطولة، فقد كانت هاتان الدولتان قريبتين

من تحقيق نموّ ذي درجة كبيرة. الإصلاحيون الاقتصاديون الراديكاليون الذين حاولوا توجيه النصائح لروسيا وإلى دول أخرى عديدة في مرحلة التحول أعاروا قليلاً من الانتباه إلى هذه التجارب والدروس التي كان يمكن تعلمها. لم يكن هذا لإيمانهم بأن تاريخ روسيا (أو تاريخ الدول الأخرى التي تصنع التحول) جعل هذه الدروس غير ملائمة. لقد تجاهلوا بعد دراسة نصائح الدارسين الروس، سواء كانوا خبراء في تاريخها أو اقتصادها أو مجتمعها لسبب بسيط مفاده أنهم آمنوا بأن ثورة السوق - والتي كانت على وشك أن تظهر - جعلت كل أنواع المعرفة المتاحة من هذه المجالات الأخرى غير مناسبة. كان ما يعظ به مؤسسو السوق هو الاقتصاد النموذجي، وهو نسخة مبسطة جداً من اقتصاد السوق الذي أعار القليل من الانتباه إلى دينامكية التغيير.

بالنظر إلى المشاكل التي واجهت روسيا (أو الدول الأخرى) في عام 1989. كان هناك منظمات في روسيا، والتي كان لها أسماء مشابهة تلك الموجودة في الغرب، لكن لم تكن تقوم بالوظائف نفسها. لقد كان هناك مصارف في روسيا وكانت تقوم بادخار الودائع، لكنها لم تكن تتخذ القرارات بخصوص من يحصل على القروض، ولم يكن لها المسؤولية للمراقبة وللتأكد بأن القروض تسدد. لقد كانت هذه المصارف ببساطة تقدم "التمويل" كما يُملى عليها من الوكالة الحكومية للتخطيط المركزي. لقد كانت هناك شركات ومشاريع تنتج البضائع في روسيا، ولكن المشاريع لم تكن تتخذ القرارات، لقد كانت تنتج ما كان يقال لها، حيث كانت الأساسيات (المواد الأولية والعمال والآلات) توزع عليهم. يكمن المجال الرئيسي للمقاولات في الالتفاف حول المشكلة التي تضعها الحكومة، كانت الحكومة تعطي المشاريع وتأخذ نسبتها من الناتج، وليس بالضرورة أن تقدم الأساسيات المطلوبة، ولكن في بعض الحالات كانت تقدم أكثر مما هو ضروري. انهمك مديرو المقاولات في التجارة ليتمكّنوا من تحقيق نسبتهم، في الوقت الذي يحصلون فيه على بعض التعويضات الإضافية علاوة على رواتبهم الرسمية. هذه النشاطات التي كانت دائماً ضرورية لجعل النظام السوفييتي يعمل، أدّت إلى الفساد الذي سيزداد في الوقت الذي تتقدم به روسيا باتجاه اقتصاد السوق. أصبح التحايل على القوانين أو خرقها علناً جزءاً من أسلوب الحياة ومؤشراً على انهيار "قاعدة القانون" الذي ميز مرحلة التحول.

كما يحصل في اقتصاد السوق، كانت هناك أسعار في ظل النظام السوفييتي، لكن تلك الأسعار كانت تقر بأمر الحكومة لا من قبل السوق. بعض الأسعار، كأسعار الضروريات الأساسية، أُبقيت منخفضة عن قصد بحيث مكّنت أولئك الذين هم أسفل سلّم الدخل من تجنب الفقر. أُبقيت أسعار الطاقة والمصادر الطبيعية منخفضة أيضاً، والتي استطاعت روسيا فقط تقديمها نظراً للمخزون الضخم لديها من تلك المصادر.

عادة ما تتحدث النماذج التقليدية للاقتصاد عن اقتصاد السوق، وكأنه يتضمن ثلاثة عناصر جوهرية هي الأسعار والملكية الخاصة والفوائد. هذه العناصر مع وجود المنافسة تقدم الحوافز على تنظيم اتخاذ القرار الاقتصادي، وتؤكد بأن تنتج الشركات ما يطلبه الأفراد بأقل تكلفة ممكنة. لكن لطالما كان هناك أيضاً إدراك لأهمية المنظمات. والأهم من ذلك هي الأطر القانونية والتشريعية، لضمان تنفيذ العقود، وأن هناك طريقة منظمة لحل النزاعات التجارية، وأنه عندما يكون هناك مقترضون غير قادرين على تسديد ديونهم، يكون هناك إجراءات إفلاس منظمة، وأن المنافسة حق محفوظ، وأن تكون المصارف التي تأخذ الودائع في موقع تستطيع من خلاله إعادة الودائع عند الطلب. هذا الإطار القانوني للعمل ووجود الوكالات يساعد على ضمان عمل الأسواق الآمنة بحالة جيدة وتضمن أن المديرين لا يتلقون فوائد من المساهمين، ولا المساهمين بنسب كبيرة من المساهمين بنسب قليلة. في الدول التي لديها اقتصاديات سوق ناضجة، تم وضع أطر العمل القانونية والتشريعية من أكثر من قرن ونصف، كحل للمشاكل التي ظهرت في السوق الرأسمالية الحرة. لكن التشريعات أخذت دورها بعد الإخفاقات الهائلة للمصارف، ظهرت التشريعات الأمنية بعد سلسلة كبيرة من حالات تم فيها خداع المساهمين. الدول التي تحاول إرساء اقتصاد سوق ليست مجبرة على اختبار تلك الكوارث، بإمكانها أن تتعلم من تجارب الآخرين. لكن بالوقت الذي ربما ذكر فيه مصلحو السوق هذه البُنى التحتية المؤسساتية، فإنهم لم يعيروها الكثير من الاهتمام. لقد حاولوا أن يسلكوا طريق مختصرة إلى الرأسمالية، إيجاد اقتصاد سوق بدون المنظمات الأساسية، ومنظمات بدون البُنى التحتية المؤسساتية. قبل أن تُنشئ سوقاً للأوراق المالية، يجب أن تتأكد من وجود تشريعات حقيقية. تحتاج الشركات الجديدة، لأن تكون قادرة على جمع رأسمال جديد، وهذا يتطلب مصارف حقيقية،

لا المصارف التي ميزت النظام القديم، أو مصارف تقوم بكل بساطة بتقديم القروض للحكومة. يتطلب النظام المصرفي الحقيقي والفاعل تشريعات مصرفية قوية. تحتاج الشركات الجديدة لأن تمتلك أرضاً، وهذا يتطلّب سوقاً للأرض ويتطلّب جهة لتسجيل الأرض.

بصورة مشابهة، كانت الزراعة في الحقبة السوفييتية حيث اعتاد المزارعون على الحصول على البذار والأسمدة المطلوبة. لم يكن عليهم أن يَقلقوا حيال الحصول على تلك المدخلات وغيرها (كالجرارات) أو على تسويق منتجاتهم. في ظل اقتصاد السوق، يجب إيجاد أسواق للمدخلات وأسواق للمنتجات، وهذا تطلّب شركات ومشاريع جديدة. والمؤسسات السوفييتية هي أيضاً مهمة. في ظل النظام القديم في الاتحاد السوفييتي، لم يكن هناك بطالة، ولهذا لم يكن هناك حاجة للتأمين ضد البطالة. كان العمال يعملون في المشروع الحكومي نفسه طيلة حياتهم، وتؤمن الشركة لهم المسكن والعوائد التقاعدية. لكن بعد عام 1989 في روسيا، لو كان هناك سوق للعمل، لكان على الأفراد أن يكونوا قادرين على الانتقال من شركة إلى أخرى. لكن إذا لم يستطيعوا تأمين المسكن، سيكون هذا الانتقال مستحيلاً. وعليه كان من الضروري وجود أسواق للمساكن. كان الحد الأدنى من الشعور الاجتماعي يعني أن أصحاب العمل سيكرهون على إقالة العمال إذا لم يكن لديهم ما يستندون إليه. وهكذا لن يكون هناك الكثير من "إعادة الهيكلة" بدون وجود شبكة اجتماعية آمنة. لسوء الحظ، لم يكن هناك سوق للمنازل ولم يكن هناك شبكة اجتماعية آمنة في روسيا 1989 الجديدة.

كانت التحديات التي واجهت اقتصاد الاتحاد السوفييتي السابق والكتلة الشيوعية الأخرى في عملية التحول محبطة، لقد كان عليهم أن ينتقلوا من نظام السعر الواحد، وهو نظام السعر المشوه الذي كان يسري في ظل النظام الشيوعي، إلى نظام سعر السوق، لقد كان عليهم إيجاد أسواق وإرساء البُنى التحتية المؤسساتية الذي تقوم عليه، وكان عليهم أن يخصخصوا كل الملكيات التي كانت في السابق ملكاً للدولة. كان عليهم إيجاد نوع جديد من المقاولات، لا مجرد النوع الذي يكون جيداً في الالتفاف على التشريعات والقوانين الحكومية، ومشاريع جديدة لتساعد على إعادة توزيع الموارد التي كانت فيما سبق تُستخدم بعدم كفاءة.

بغض النظر عن الكيفية التي ننظر بها إلى تلك الأمور، لقد واجهت تلك

الاقتصاديات خيارات صعبة، وكانت هناك مناقشات حادة بخصوص أي خيار سيتخذ. تركزت معظم النقاط التي تثير النزاع على سرعة الإصلاح، كان بعض الخبراء يخشون أنهم إذا لم يقوموا بالخصخصة سريعاً، وإيجاد مجموعة كبيرة من الناس لهم اهتمامات خاصة بالرأسمالية، فستكون هناك مراجعة للشيوعية. ولكنّ آخرين كانوا يخشون أنهم إذا تحركوا بسرعة، فستكون الإصلاحات كارثية، لأن الإخفاقات الاقتصادية تترافق مع الفساد السياسي، وتفتح الطريق أمام ردود فعل عنيفة سواء من اليمين المتطرف أو من اليسار المتطرف. سمّيت المدرسة السابقة "العلاج بالصدمة" وسمّيت اللاحقة "التدرج".

انتشرت وجهات النظر التي طرحتها طريقة العلاج بالصدمة، والتي تلقّت الدعم من الولايات المتحدة الأمريكية ومن صندوق النقد الدولي، في معظم الدول في المقابل آمن القائلون بطريقة التدرج بأن التحول إلى اقتصاد السوق سيكون من الأفضل إدارته بالتحرك بسرعة معقولة، وبترتيب (تتابع) جيد. ليس من الضروري أن يكون هناك منظمات مكتملة، ولكن، لنأخذ أحد الأمثلة، إن خصخصة الاحتكار قبل أن يكون هناك منافسة فاعلة أو سلطة تشريعية ربما بكل بساطة أن يستبدل الاحتكار الحكومي باحتكار خاص، ويكون أشد قسوة في استغلال الزبائن. بعد مرور عشر سنوات، تم أخيراً إدراك الحكمة في المقاربة المتدرجة، واتضح أن السلحفاة سبقت الأرنب. منتقدو العلاج بالصدمة من المؤمنين بالتدرج لم يتنبؤوا بشكل دقيق بفشلها فحسب، بل إنهم أيضاً وضّحوا أسباب عدم نجاعتها. كان إخفاقهم الوحيد هو استخفافهم بضخامة الكارثة.

إذا كانت التحديات الناتجة عن التحول عظيمة، فالفرص تكون كذلك. كانت روسيا دولة غنية. إن انقضاء ثلاثة أرباع القرن في ظل الشيوعية ربما تركت الشعب محروماً من فهم اقتصاديات السوق، لقد تركتهم بمستوى عالٍ من الثقافة خاصة في المجالات التقنية المهمة جداً للاقتصاد الجديد. ولا ننسى أن روسيا كانت أول دولة ترسل رجلاً إلى الفضاء.

إن النظرية الاقتصادية التي تفسِّر فشل الشيوعية كانت واضحة، لقد كان محكوماً على التخطيط المركزي بالفشل، لسبب بسيط مفاده أنه لا تستطيع أية وكالة حكومية أن تجمع وأن تعالج كل المعلومات المناسبة والمطلوبة لجعل الاقتصاد يعمل بشكل جيد. في غياب الملكية الخاصة والدافع للربح، لم تكن

هناك حوافز، خاصة تلك الحوافز المتعلقة بالجانب الإداري وجانب المقاولات. إن النظام التجاري المقيد بالاشتراك مع الإعانات الحكومية والضبط الاعتباطي للأسعار، كل هذا كان يعني بأن النظام يزخر بالتشوه.

ما أعقب هذا من استبدال للتخطيط المركزي بنظام السوق اللامركزي، واستبدال الملكية العامة بالملكية الخاصة، وإلغاء - أو على الأقل - تقليل التشوهات بتحرير التجارة، سيحدث طفرة في الناتج الاقتصادي. إن تخفيض النفقات العسكرية، التي كانت تبتلع حصة ضخمة من الناتج المحلي الإجمالي عندما كان الاتحاد السوفييتي لا يزال موجوداً، خمس مرات أكبر مما كان عليه في حقبة الحرب الباردة التي سبقت، أفسح المجال لتحسين معايير الحياة. لكن بدلاً عن هذا، فقد تدنت معايير الحياة في روسيا وفي العديد من دول أوروبا الشرقية التي كانت قيد التحول.

مسيرة "الإصلاح"

ظهرت أولى الأخطاء تقريباً بشكل مباشر مع انطلاق عملية التحول. مع وجود الحماس للمضي قدماً باقتصاد السوق، تم تحرير معظم الأسعار بين عشية وضحاها في عام 1992، مطلقةً العنان لموجة من التضخم أخذت معها كل المدخرات، ووضعت مشكلة الاستقرار الكبرى على رأس القائمة. لقد أدرك الجميع أنه بوجود نسبة تضخم مرتفعة جداً (نسبة تضخم مرتفعة جداً كل شهر)، سيكون من الصعب أن يحدث تحول ناجح. وهكذا، فقد استدعت أولى جولات العلاج بالصدمة، والتي تتمثل بتحرير فوري للأسعار، الجولة الثانية وهي تخفيض نسبة التضخم. هذا استدعى سياسة مالية صارمة تمثلت برفع نسبة الفوائد.

في الوقت الذي تحررت فيه معظم الأسعار بشكل كامل، أُبقيت بعض الأسعار الأكثر أهمية منخفضة، وهي أسعار الموارد الطبيعية. مع "سياسة اقتصاد السوق" المعلن عنها حديثاً، ظهرت دعوة جديدة تقول: إذا كان بإمكانك أن تشتري، لنقل النفط وتعيد بيعه في الغرب، فإنه بإمكانك أن تجني الملايين أو حتى المليارات من الدولارات. وهذا ما فعله الناس. بدلاً من صناعة الأموال من خلال إيجاد مشاريع جديدة، فقد أصبحوا أثرياء من خلال شكل جديد من أشكال المقاولات القديمة والتي تمثلت في الاستفادة من السياسات الحكومية الخاطئة. وكانت

النزعة باتجاه الحصول على "حقوق حصرية" هي الأساس لادعاءات المصلحين بأن المشكلة لم تكن بسبب سرعة عجلة الإصلاح، بل لأنها كانت بطيئة جداً. وحبذا لو تم تحرير الأسعار كلها فوراً! يقدم هذا وجهة نظر معقولة في هذا النقاش، لكن هذا الرد في معرض الدفاع عن الإصلاحات الراديكالية لا يقف على أرضية صلبة. السياسة لا تطلق العنان أبداً للخبراء technocrat، وذلك لسبب وجيه كما رأينا وهو أن الخبراء عادة ما يغفلون أبعاداً اقتصادية واجتماعية وسياسية مهمة. الإصلاح هو دائماً "متسم بالفوضى"، حتى في ظل الأنظمة السياسية والاقتصادية ذات الأداء الجيد. حتى وإن كان هناك معنى في دفعه لتحرير الأسواق بصورة فورية، يبقى السؤال المطروح، كيف يمكن المضي قدماً في عملية التحرير ما لم يتم إحراز نجاح في التحرير السريع في قطاعات مهمة كأسعار الطاقة؟

كانت عملية تحرير الأسواق وتحقيق الاستقرار من دعائم إستراتيجية الإصلاح الراديكالية. وكانت الخصخصة السريعة هي الدعامة الثالثة. لكن الدعامتين الأولى والثانية وضعتا العراقيل في وجه الدعامة الثالثة. أتى التضخم الذي ظهر في البداية على مدخرات معظم الروس، ولهذا لم يكن هناك العدد الكافي من الأشخاص في البلاد الذين يمتلكون المال لشراء المشاريع التي تمت خصخصتها. حتى وإن تدبّروا أمرهم في شراء المشاريع، فقد كان من الصعب إحياء تلك المشاريع من جديد، في ظل وجود نسب الفوائد المرتفعة والافتقار إلى المنظمات المالية التي تقدم التمويل.

كان من المفترض للخصخصة أن تكون الخطوة الأولى في عملية إعادة الهيكلة الاقتصادية. لم يكن يتوجب على الملكية فقط أن تتغير وإنما الإدارة كذلك الأمر، وكان يتوجّب إعادة توجيه الإنتاج، من إنتاج ما كان يُملى على الشركات إنتاجه إلى إنتاج ما يوافق رغبة الزبائن. إعادة الهيكلة هذه تتطلّب بالتأكيد استثمارات جديدة، وفي حالات عديدة تتطلب تخفيض العمالة. يساعد تخفيض العمالة على رفع الكفاءة، هذا يحدث فقط إذا أدى ذلك التخفيض إلى انتقال العمال من الأعمال ذات الإنتاجية المنخفضة إلى الأعمال ذات الإنتاجية المرتفعة. لسوء الحظ، ظهر النزر اليسير من هذه الجوانب الإيجابية لإعادة الهيكلة، لأن الإستراتيجية وضعت في طريق هذا معوقات لا يمكن تجاوزها تقريباً.

إن إستراتيجية الإصلاح الراديكالية لم تعمل، لقد بدأ الناتج المحلي الإجمالي في روسيا بالانخفاض سنة بعد سنة بعد عام 1989. ما كان يتوقع له أن يكون

تراجعاً اقتصادياً مرحلياً قصيراً تحول إلى تراجع امتد لعقد من الزمان أو أكثر. لقد بدا أن أولئك الذين هم في أسفل السلّم لم يكونوا في دائرة الضوء. كان الدمار، الذي تمثل بخسارة الناتج المحلي الإجمالي، أعظم مما عانته روسيا إبّان الحرب العالمية الثانية. في فترة الواقعة بين 1940 - 1946، انخفض الإنتاج الصناعي الروسي بنسبة 24%. في الفترة الواقعة بين 1990 - 1999، انخفض الإنتاج الصناعي الروسي بما يقارب 60%، نسبة فاقت حتى الانخفاض في الناتج المحلي الإجمالي (54%). استطاع من لديه معرفة بتاريخ مرحلة التحول الأولى في الثورة الروسية، التحول إلى الشيوعية، أن يُجري بعض المقارنات بين الأضرار السياسية الاجتماعية التي حصلت وبين مرحلة التحول التي أعقبت عام 1989، فقد انخفض مخزون الثروة الحيوانية بمعدل النصف، والاستثمار في المجال الصناعي توقف تقريباً. كانت روسيا قادرة على جذب بعض المستثمرين الأجانب في قطاع الموارد الطبيعية، كانت إفريقيا قد أظهرت من زمن بعيد أنه إذا تم تخفيض أسعار الموارد الطبيعية بالقدر الكافي، يسهل عندها جذب الاستثمارات الأجنبية.

إن برنامج الاستقرار والتحرير والخصخصة لم يكن برنامج نمو. لقد كان القصد منه وضع الشروط المسبقة لعملية النمو. لكنه بدلاً عن هذا وضع الشروط المسبقة لعملية التراجع. لم يتوقف الاستثمار فقط، بل تم استنفاد رأس المال فقد تبخرت المدخرات بفعل التضخم، وأسيء استخدام التوجه للخصخصة أو القروض الأجنبية على نطاق واسع. لم تؤدِّ الخصخصة المترافقة مع فتح الأسواق المالية إلى إرساء الرخاء إنما أدّت إلى كشف الأصول. لقد كان هذا منطقياً جداً. فأي فرد من الأقلية الحاكمة والذي كان قادراً على استغلال منصبه السياسي لامتلاك أصول تساوي الملايين بأسعار بخسة، سيرغب بتهريب أمواله إلى خارج البلاد. كان الاحتفاظ بالمال في روسيا يعني الاستثمار في بلاد تعاني من تراجع اقتصادي حاد، كذلك المغامرة ليس فقط بعوائد قليلة، بل بخطر الحجز على هذه الأصول من قبل الحكومة المقبلة، والتي ستعاني حتماً، ولها الحق، من عدم "مشروعية" عملية الخصخصة. أي فرد يتمتع بالذكاء الكافي ليكون في مقامرة الخصخصة، سيكون بالذكاء الكافي ليضع أمواله في الأسواق المالية الأمريكية المزدهرة، أو أن يضعها في حسابات مصرفية سرية آمنة خلف البحار. حتى أنه لم يكن هناك حالة تأهب، ومن غير المفاجئ أن تتدفق المليارات إلى خارج البلاد.

استمر صندوق النقد الدولي بقطع الوعود بأن التعافي قريب التحقق. وكان عام 1997 سبب هذا التفاؤل. مع انخفاض الناتج إلى 41% منذ عام 1990، وإلى يحد يمكن أن ينخفض أكثر؟ بالإضافة إلى أن البلاد كانت أن تفعل الكثير حيال المعاناة التي تسبب بها صندوق النقد الدولي. لقد قامت بتحرير الأسواق، وإن لم يكن بصورة كاملة، وحققت الاستقرار، وإن لم يكن بصورة كاملة (فقد انخفضت نسب التضخم بشكل تدريجي)، وقامت بالخصخصة. لكن من المؤكد أنه يسهل القيام بالخصخصة السريعة، أي إعطاء الممتلكات الحكومية القيمة للمقربين، إذا لم يتم الانتباه إلى الكيفية التي تتم بها عملية الخصخصة، هذا قد يكون ذا منافع جمّة للحكومة - سواء عاد الابتزاز على شكل دفعات نقدية أو شكل حملات التبرع (أو كليهما).

لكن ملامح التعافي التي شوهدت عام 1997 لم تكن لتدوم طويلاً. في الحقيقة، كانت الأخطاء التي يرتكبها صندوق النقد الدولي في جزء بعيد من العالم مهمة جداً. في عام 1998، ظهر وهج في دول شرق آسيا. لقد أدّت الأزمة إلى عدم اقتناع عام حيال الاستثمار في الأسواق الناشئة، وطلب المستثمرون عوائد مرتفعة لتعويضهم إقراض المال إلى تلك الدول. بعكس نقاط الضعف هذه على مرآة الناتج المحلي الإجمالي والضعف في الاستثمار كل هذا كان يجسّد ضعفاً عاماً في التمويل: لقد كانت الحكومة الروسية تقترض بكثرة. على الرغم من الصعوبة التي كانت تواجهها في تحقيق التوازن في الميزانية، قامت الحكومة، مدفوعة من الولايات المتحدة ومن البنك الدولي ومن صندوق النقد الدولي بالخصخصة السريعة، وباعت الأصول الحكومية بأسعار بخسة، وقد قامت بكل هذا قبل أن تسن نظام ضرائب فعال. لقد أوجدت الحكومة طبقة قوية من الأقلية الحاكمة ورجال الأعمال الذين دفعوا أجزاء زهيدة مقابل ما يدينون به، وهو إلى حد ما أقل بكثير مما كانوا سيدفعونهم في أي بلد آخر.

وهكذا، في الوقت الذي كانت تحدث فيه الأزمة في دول شرق آسيا، كانت روسيا في وضع مميز. لقد كان لديها الكثير من الموارد الطبيعية، لكن حكومتها كانت فقيرة. لقد كانت الحكومة إلى حد ما تبيع الأصول الحكومية القيمة، ومع هذا كانت غير قادرة على دفع رواتب المتقاعدين وإعانات الفقراء. لقد كانت الحكومة تقترض المليارات من صندوق النقد الدولي، وأصبحت مدينة بشكل متزايد، بينما كانت الأقلية الحاكمة التي كانت قد تلقت الهبات من الحكومة،

تُخرج أموالها خارج البلاد. لقد شجع صندوق النقد الدولي الحكومة على فتح حساباتها المالية، وتسمح بالتدفق الحر لرأس المال. كان من المفترض لهذه السياسة أن تجعل من البلاد أكثر جاذبية للمستثمرين الأجانب، لكنها كانت إلى حد ما ذات اتجاه واحد بحيث سهلت تدفق الأموال إلى خارج البلاد.

أزمة عام 1998

كانت البلاد غارقة بالديون ونسب الفوائد المرتفعة التي استدعتها الأزمة في دول شرق آسيا أوجدت معاناة إضافية شديدة. انهار هذا الصرح الضعيف عندما انخفضت أسعار النفط. بسبب التراجع والتباطؤ الاقتصادي في جنوب شرق آسيا، الذي أسهمت به سياسات صندوق النقد الدولي، لم يفشل الطلب على النفط في التوسع كما كان متوقعاً فحسب، لكنه تقلص بالفعل. إن عدم التوازن الناتج بين الطلب والعرض على النفط تحول إلى انخفاض تدريجي في أسعار النفط الخام (لقد انخفض إلى ما يفوق 40% في الستة أشهر الأولى من عام 1998 بالمقارنة مع متوسط الأسعار خلال عام 1997). إن النفط بالنسبة إلى روسيا هو عنصر تجاري مهم وهو مورد للعوائد الضريبية، والانخفاض بالأسعار كان له آثار مدمرة متوقعة. لقد انتبهنا نحن في البنك الدولي إلى هذه المشكلة في بداية عام 1998، عندما بدا أن الأسعار جاهزة للانخفاض حتى ما دون تكلفة الاستخراج والنقل. بالنظر إلى سعر الصرف في ذلك الوقت، كانت صناعة النفط الروسي ستتوقف عن كونها مربحة. عندها أصبح تخفيض قيمة العملة أمراً لا مفر منه.

لقد كان من الواضح أن الروبل كان بمستوى مرتفع. كانت روسيا تغص بواردات وكان المنتجون المحليون يواجهون منافسة صعبة. كان التحول إلى اقتصاد السوق - وبعيداً عن العسكرة - من المفترض أن يتيح إعادة توزيع للموارد لتنتج مواد استهلاكية أكثر، أو المزيد من الآلات لتنتج بضائع استهلاكية. لكن الاستثمار توقف ولم تكن البلاد تنتج بضائع استهلاكية. إن سعر الصرف المرتفع الذي ترافق مع السياسات الاقتصادية الكبرى التي فرضها صندوق النقد الدولي على البلاد دمّرت الاقتصاد، وبينما كانت نسب البطالة الرسمية منخفضة، كانت هناك بطالة مقنعة ضخمة. كان العديد من مديري الشركات مكرهين على تسريح العمال المترافق مع غياب أية شبكة آمان مناسبة. على الرغم من أن البطالة كانت مقنَّعة، فهي لم تكن أقل ضرراً، ففي الوقت الذي تظاهر فيه العمال بالعمل، تظاهرت فيه

الشركات بالدفع. تحولت أجور العمال المستحقة إلى ديون متراكمة ضخمة، وعندما تم الدفع للعمال، تلقّى العمال البضائع بدلاً عن الروبلات.

إذا كانت القيمة المرتفعة لسعر الصرف كارثة على هؤلاء الناس وعلى البلاد ككل، فقد كانت نعمة على الطبقة الجديدة من رجال الأعمال. فقد احتاجوا روبلات أقل ليشتروا سيارات المرسيدس والحقائب اليدوية من شانيل وليستوردوا الطعام الإيطالي الفاخر. وكانت القيمة المرتفعة لسعر الصرف نعمة أيضاً على الأقلية الحاكمة التي كانت تحاول تهريب أموالها إلى خارج البلاد، وهذا كان يعني أن باستطاعتهم الحصول على دولارات أكثر مقابل الروبلات التي لديهم، لأنهم أمّنوا الفوائد في حسابات مصرفية أجنبية.

على الرغم من معاناة أكثرية الروس، كان المصلحون ومن يؤيدهم من صندوق النقد الدولي يخشون تخفيض سعر الصرف معتقدين أن هذا سيطلق العنان لموجة أخرى من التضخم الحاد. لقد قاوموا بقوة أي تغيير في سعر الصرف، وكانوا على أهبة الاستعداد لضخ مليارات الدولارات إلى البلاد للحيلولة دون حدوث ذلك. بحلول شهر مايو/ أيار، وبالتحديد في شهر يونيو/ حزيران من عام 1998، بات من الواضح أن روسيا ستحتاج إلى مساعدة خارجية لتحافظ على سعر الصرف لديها. لقد اضمحلت الثقة بالعملة. في ظل الاعتقاد بأن تخفيض سعر الصرف كان أمراً محتوماً، تزايدت نسب الفوائد المحلية وخرجت المزيد من الأموال من البلاد عندما بدأ الناس بتحويل الروبلات التي لديهم إلى دولارات. بسبب هذا الخوف من الاحتفاظ بالروبل، وغياب الثقة بقدرة الحكومة على تسديد ديونها، توجب على الحكومة في شهر يونيو/ حزيران من عام 1998 أن تدفع ما يقارب 60% فوائد على قروضها بالروبل (سندات الخزانة الروسية). وارتفع الرقم إلى 150% في غضون أسابيع. حتى عندما وعدت الحكومة أن تسدد بالدولار، فقد واجهت نسب فوائد مرتفعة (ارتفعت العوائد على الديون بالدولار التي أصدرتها الحكومة الروسية ممّا يفوق بقليل 10% إلى ما يقارب 50%، أي أكثر من 45 نقطة بالمئة من نسبة الفائدة التي توجب على الحكومة الأمريكية دفعها على سندات الخزانة لديها في ذلك الوقت)، اعتقد السوق أن هناك احتمالية كبيرة لحدوث عجز مالي، وقد كان على حق. حتى تلك النسبة كانت أقل ممّا كان يمكن لها أن تكون، لأن العديد من المستثمرين اعتقدوا أن روسيا كانت ومهمة جداً وأكبر من أن تفشل. في الوقت الذي كانت

فيه مصارف الاستثمار في نيويورك تدفع بالقروض إلى روسيا، كان المستثمرون يتهامسون: كم سيكون حجم الإنقاذ المالي الخارجي لصندوق النقد الدولي.

تفاقمت الأزمة بالطريقة التي تتفاقم بها مثل تلك الأزمات. استطاع المضاربون الماليون أن يروا حجم الاحتياطي المتبقي، وعندما بدأ الاحتياطي بالنفاد، أصبحت المراهنة على تخفيض سعر الصرف بشكل متزايد مراهنة خاسرة. لم يغامروا بأي شيء تقريباً بمراهنتهم على انهيار الروبل. جاء صندوق النقد الدولي، كما كان متوقعاً، للإنقاذ بمبلغ 4.8 مليار دولار في يوليو/ تموز عام 1998.

في الأسابيع التي سبقت ظهور الأزمة، دفع صندوق النقد الدولي بالسياسات التي جعلت الأزمة أسوأ حال ظهورها. لقد دفع الصندوق روسيا إلى الاقتراض أكثر بالعملة الأجنبية وأقل بالروبل. وكان السبب بسيطاً، وذلك لأن نسب الفائدة على الروبل كانت أكثر بكثير من نسب الفائدة على الدولار. ستستطيع الحكومة ادخار المال عن طريق الاقتراض بالدولار. لكن كان هناك خلل أساسي في طريقة التفكير تلك. تبيِّن النظرية الاقتصادية الأساسية أن الاختلاف بنسب الفائدة بين صكوك الدولار وصكوك الروبل يجب أن يعكس التوقع بتخفيض سعر الصرف. توازنت الأسواق بحيث تكون كلفة المراهنة المعدلة للاقتراض (أو عائد الاقتراض) هي نفسها. أنا لديّ ثقة بالأسواق أقل بكثير مما لدى صندوق النقد الدولي، لهذا لدي إيمان أضعف بكثير بأن كلفة المراهنة المعدلة للاقتراض ستكون نفسها، بغض النظر عن العملة. لكن لدي أيضاً ثقة أقل بكثير مما لدى صندوق النقد بأن موظفي الصندوق يمكنهم التنبؤ بتغيّرات سعر الصرف أفضل من السوق. في حالة روسيا، اعتقد موظفو الصندوق أنهم أشد ذكاءً من السوق، وكانوا مستعدين للمراهنة بالأموال الروسية على أن الأسواق كانت على خطأ. لقد كانت هذه محاكمة خاطئة، والتي كان الصندوق يكررها مرة تلو الأخرى بأشكال متنوعة. لم تكن المحاكمة خاطئة فحسب، لأنها عرّضت البلاد لمخاطرة كبيرة، لو انخفض سعر صرف الروبل، لوجدت روسيا صعوبة أكثر في تسديد قروضها بالدولار. لقد اختار صندوق النقد الدولي تجاهل تلك المخاطرة. بالدفع إلى مزيد من الاقتراض الأجنبي والذي يجعل الموقف الروسي حالما يقوم بتخفيض سعر الصرف أضعف بكثير للدفاع عنه، كان صندوق النقد محط اللوم بتعليق مدفوعات روسيا لديونها في نهاية المطاف.

الإنقاذ

عندما اندلعت الأزمة، قاد صندوق النقد الدولي جهود الإنقاذ لكنه أراد من البنك الدولي أن يقدِّم 6 مليارات دولار من حزمة الإنقاذ. لقد كان إجمالي الحزمة 22.6 مليار دولار. كان صندوق النقد سيقدِّم 11.2 مليار دولار من المبلغ الإجمالي، كما ذكرت سابقاً، والبنك الدولي سيقدِّم 6 مليارات، وما تبقَّى ستقدِّمه الحكومة اليابانية.

لقد دار نقاش حاد في أروقة البنك الدولي حول هذه القضية. لقد كان العديد منا يناقش قضية إقراض روسيا من الأصل. لقد تساءلنا ما إذا كانت فوائد النمو المستقبلي المحتمل ستكون بالحجم الكافي لتبرِّر تقديم تلك القروض التي ستشكل إرثاً من المديونية. اعتقد الكثيرون أن صندوق النقد الدولي كان يجعل الأمور أسهل أمام الحكومة لتؤجل الإصلاحات المهمة، كتحصيل الضرائب من شركات البترول. لقد كان الدليل على الفساد واضحاً في روسيا. حددت دراسة واقع الفساد التي قام بها البنك الدولي المنطقة بين أكثر الدول فساداً في العالم. كان الغرب يعلم أن الكثير من هذه المليارات ستتحول عن القصد الذي وجدت لأجله إلى العائلات وشركائها من الموظفين الفاسدين وأصدقائهم من الأقلية الحاكمة. في الوقت الذي كان من الواضح أن البنك الدولي وصندوق النقد الدولي اتخذا موقفاً متشدداً ضد الإقراض إلى حكومات فاسدة، ظهر أنه كان هناك معياران. تم تجميد القروض إلى الدول الصغيرة غير الإستراتيجية مثل كوريا بسبب الفساد بينما استمرت دول مثل روسيا حيث كان الفساد في أوجه بتلقي القروض باستمرار.

بعيداً عن هذه القضايا الأخلاقية، كان هناك قضايا اقتصادية مستقيمة. كان من المفترض أن تستخدم أموال الإنقاذ المالي الخارجي التي قدَّمها صندوق النقد في دعم سعر الصرف. لكن، إذا كانت عملة الدولة بقيمة مرتفعة وهذا يسبب معاناة لاقتصاد الدولة، فالمحافظة على سعر الصرف لا يعني الكثير. إذا كان سعر الصرف يدعم العمل، فستعاني الدولة. لكن في حالة لم يعمل الدعم، فستضيع الأموال هباءً، وستغرق البلاد بالديون أكثر. أظهرت حساباتنا أن سعر الصرف في روسيا كان مرتفعاً، لذا كان تقديم الأموال للمحافظة على سعر الصرف ببساطة سياسة اقتصادية سيئة. بالإضافة لهذا، كانت الحسابات التي جرت في البنك الدولي

قبل القيام بتقديم القرض ألمحت بقوة بأن قرض شهر يوليو/ تموز عام 1998 لن يعمل، وذلك بالاعتماد على عوائد ونفقات الحكومة في فترة ما. ما لم تحدث معجزة تنخفض معها نسب الفائدة إلى حد كبير، فإن الأزمة ستعود إلى روسيا مع اقتراب فصل الخريف.

كان هناك مسار آخر وصلت من خلاله إلى نتيجة أن تقديم أي قرض آخر إلى روسيا سيكون خطأ فادحاً. كانت روسيا دولة غنية بالموارد الطبيعية. إذا استجمعت جهودها، فلن تكون بحاجة للأموال من الخارج، وإذا لم تستجمع جهودها، فليس من الواضح بأن أي أموال من الخارج ستحدث الكثير من الاختلاف. في كلا الحالتين، المسألة ضد إعطاء الأموال إلى روسيا بدت أنها تحظى بالاهتمام.

على الرغم من معارضة موظفيه القوية، كان البنك الدولي يتعرض لضغط سياسي هائل من قبل إدارة كلنتون لتقديم الأموال إلى روسيا. أدار البنك تسوية وهي التصريح علناً عن قرض ضخم جداً، ولكن يتم تقديمه على دفعات أي على أقساط. تم اتخاذ القرار بجعل 300 مليون دولار متاحة بصورة فورية، والبقية ستكون متاحة لاحقاً فقط عندما نرى مدى تقدّم الإصلاحات في روسيا. اعتقد العديد منا بأن البرنامج سيفشل قبل وقت طويل من موعد إرسال بقية الأموال. لقد ثبتت صحة تنبؤاتنا. بدا صندوق النقد الدولي وبصورة استثنائية قادراً على التغاضي عن الفساد وعن المخاطر التي يمكن أن تحيق بالأموال. كان الاعتقاد الساري أن المحافظة على سعر الصرف بمستوى قيمة مرتفعة هو شيء جيد، وأن الأموال ستمكّن الصندوق من القيام بهذا لمدة تفوق الشهرين. لقد قدَّم الصندوق المليارات للبلاد.

الإنقاذ يفشل

بعد إتمام القرض بثلاثة أسابيع، أعلنت روسيا من جانب واحد تعليق المدفوعات وتخفيض قيمة الروبل. انهار الروبل. بحلول شهر يناير/ كانون الثاني من عام 1999، انخفض الروبل إلى حد مؤثر فعلاً إلى ما جاوز 45% من مستوى قيمته في شهر يوليو/ تموز من عام 1998. سرّع إعلان 17 أغسطس/ آب من ظهور أزمة مالية عالمية. تصاعدت نسب الفائدة للأسواق الناشئة بسرعة أكثر مما كانت عليه في ذروة الأزمة في شرق آسيا. حتى الدول النامية التي كانت تتبع سياسات اقتصادية جيدة وجدت أنه من المستحيل أن تجمع الأموال. أصبح التراجع الاقتصادي في البرازيل

أشد عمقاً، وأخيراً واجه أزمة في العملة. الأرجنتين ودول أخرى من أمريكا اللاتينية والتي تعافت بالتدريج من أزمات سابقة كانت من جديد تُدفع إلى شفير الهاوية. الإكوادور وكولومبيا تجاوزت الهاوية إلى الأزمة. حتى الولايات المتحدة لم تبق بمنأى عمّا كان يحدث. وضع بنك الادخار الفيدرالي في نيويورك خططه الخاصة للإنقاذ المالي لواحدة من أضخم شركات الاستثمار في البلاد، الإدارة طويلة الأمد لرأس المال، Long Term Capital Management، لأن البنك كان يخشى من أن يؤدي انهيارها إلى التسريع في ظهور أزمة مالية عالمية.

لم تكن المفاجأة في حصول الانهيار بحد ذاته، بل لأنها فاجأت بالفعل موظفي صندوق النقد الدولي بما فيهم الموظفين الكبار. لقد كانوا يعتقدون أن برنامجهم سوف يعمل.

أثبتت تنبؤاتنا الخاصة صحتها فقط بشكل جزئي، لقد اعتقدنا بأن الأموال ربما تحافظ على سعر الصرف لمدة ثلاثة أشهر، ولكنها استمرت لثلاثة أسابيع. لقد كنا نشعر بأن الأمر سيتطلّب أياماً أو حتى أسابيع لتقوم الأقلية الحاكمة بتهريب أموالها إلى خارج البلاد، لكن هذا تطلّب مجرد ساعات وأيام. حتى أن الحكومة الروسية "سمحت" لسعر الصرف بأن يزداد. هذا كان يعني، كما رأينا، أن الأقلية الحاكمة ستحتاج روبلات أقل لتشتري الدولارات في المقابل. أخبرني فيكتور جيراشينكو Viktor Gerashchenko، مدير البنك المركزي في روسيا، وأخبر رئيس البنك الدولي أن هذا ببساطة كان "قوى السوق التي تعمل". عندما تمت مواجهة صندوق النقد بالحقائق بأن مليارات الدولارات التي كان قد أعطاها (أقرضها) لروسيا ظهرت في حسابات مصرفية في قبرص وفي سويسرا بعد بضعة أيام فقط من تسليم القرض، صرّح الصندوق بأن هذه الأموال لم تكن الأموال التي أرسلها. أظهرت المناقشة أن هناك إما نقصاً مميزاً في فهم الاقتصاد أو مستوى من الافتقار للمعلومات لدى جيراشينكو أو كليهما معاً. عندما ترسل الأموال إلى دولة ما، فإنها لا ترسل على شكل دولارات مختومة. وهكذا لا يستطع أحد أن يقول: إنها نقوده. كان صندوق النقد الدولي قد أقرض روسيا الدولارات، مبالغ سمحت بدورها لروسيا أن تعطي هذه الدولارات للأقلية الحاكمة لتهريبها خارج البلاد. البعض منا قال ساخراً: إنه كان بإمكان صندوق النقد الدولي أن يجعل الحياة أسهل لو أنه قام ببساطة بإرسال تلك الأموال إلى حسابات مصرفية في قبرص وسويسرا.

بالتأكيد لم تكن الأقلية الحاكمة هي الوحيدة التي استفادت من الإنقاذ المالي الخارجي. المصرفيون في وول ستريت ومصرفيون غربيون آخرون، والذين كانوا من بين أولئك الذين دفعوا بقوة بحزمة الإنقاذ، كانوا يعلمون أن هذا الإنقاذ لن يدوم طويلاً، هم أيضاً أخذوا استراحة قصيرة أتاحها الإنقاذ لينقذوا قدر ما استطاعوا وليهربوا من البلاد مع كل ما استطاعوا أخذه.

تقديم القروض إلى روسيا في حالة محتومة بالفشل دون أن تظهر أي تحسّن أدى إلى أن تقود سياسات صندوق النقد الدولي روسيا إلى مزيد من الديون. إن تكلفة الخطأ لا يتحمله موظفو صندوق النقد الدولي الذين أعطوا القرض، أو أمريكا التي شجعت عليه، أو المصرفيون الغربيون والأقلية الحاكمة التي استفادت منه، بل دافعو الضرائب الروس.

لقد كان هناك مظهر إيجابي واحد للأزمة تمثل في تخفيض قيمة العملة الذي شجع قطاعات الاستيراد الروسية المنافسة، حيث حظيت المنتجات الروسية أخيراً بحصة متنامية في السوق المحلية. هذه "النتيجة غير المقصودة" قادت أخيراً إلى نمو طال انتظاره في الاقتصاد الروسي الحقيقي (مقابل السوق السوداء). لقد كانت هناك مفارقة معينة في هذا الفشل، حيث كان من المفترض هذه السياسات الاقتصادية الكبرى مصدر قوة صندوق النقد الدولي، ولكنها فشلت هنا. شملت إخفاقات هذه السياسات الاقتصادية الكبرى الإخفاقات الأخرى، وأسهمت بدرجة كبيرة في فداحة التراجع الذي حصل.

التحولات الفاشلة

نادراً ما كانت الهوة بين التوقعات وبين الواقع عظمية كما كانت في حالة التحول من الشيوعية إلى اقتصاد السوق. كان من المتوقع لهذه التركيبة التي تشمل الخصخصة وتحرير الأسواق واللامركزية أن تقود بشكل سريع، ربما بعد تراجعات مرحلية قصيرة، إلى تزايد كبير في الإنتاج. لقد كان من المتوقع أن تكون فوائد مرحلة التحول أعظم على المدى البعيد منها على المدى القصير، كما قيل، لقد تم استبدال الآلات العديمة الكفاءة، وظهر جيل جديد من المقاولين. إن الاندماج الكامل مع الاقتصاد العالمي، مع كل الفوائد التي يجلبها، سيظهر أيضاً بشكل سريع إن لم يظهر بصورة فورية.

لم تكن هذه التوقعات بالنمو الاقتصادي واقعية، ليس فقط في روسيا، بل في معظم الاقتصاديات في مرحلة التحول. فقط عدد قليل من الدول الشيوعية السابقة، كبولندا، هنغاريا، سلوفينيا وسلوفاكية كان لها ناتج إجمالي محلي موازٍ لما كان عليه قبل عقد من الزمن. أما في باقي الدول، كانت ضخامة التراجع في مستويات الدخل أصعب من أن يتم قياسها. حسب بيانات البنك الدولي، فإن الناتج المحلي الإجمالي في روسيا اليوم (2000) هو أقل بنسبة الثلثين مما كان عليه في عام 1989. كان التراجع في مولدوفا هو الأكثر حدة، إذ إن الناتج اليوم هو بنسبة أقل من الثلث مما كان عليه قبل عقد من الزمن. أما الناتج المحلي الإجمالي في أوكرانيا هو فقط أقل بنسبة الثلث مما كان عليه قبل عشر سنوات خلت.

كان تشخيص البيانات وصفاً حقيقياً لمشاكل روسيا. لقد تحولت روسيا وبشكل سريع من عملاق صناعي، من دولة وبمساعدة مكوك الفضاء سبوتنيك تمكنت من وضع أول قمر اصطناعي في المدار، إلى دولة مصدرة للموارد الطبيعية وخاصة النفط والغاز اللذين يشكلان أكثر من نصف الصادرات. في الوقت الذي كان فيه مؤيدو الإصلاح الغربيون يكتبون كتباً تحت عناوين مثل الطفرة القادمة في روسيا أو كيف تحولت روسيا إلى اقتصاد السوق، كانت البيانات وحدها تجد من الصعوبة أن تأخذ الصورة الوردية التي كانوا يرسمونها على محمل الجد، كان المراقبون الأكثر موضوعية يكتبون كتباً تحت عناوين مثل صفقة القرن - روسيا والتحول غير المنظم من الشيوعية إلى الرأسمالية.

إن ضخامة التراجع في الناتج المحلي الإجمالي في روسيا (بغض النظر عن الدول الشيوعية السابقة) هو موضع جدل، ويجادل البعض أنه بسبب النمو وبسبب القطاع غير الحكومي المتغير، من بائعين في الشوارع إلى قطاع يقدم خدمات السباكة والطلاء وخدمات أخرى، والذي من الصعب حصر نشاطاته الاقتصادية في إحصائيات الدخل الوطنية، أظهرت الأرقام حجماً مبالغاً من التراجع. لكن آخرون قالوا إنه بسبب المقايضة في العديد من العمليات التجارية في روسيا (أكثر من 50% من المبيعات الصناعية)، ولأن أسعار "السوق" هي أعلى من أسعار "المقايضة"، فقد قلّلت الإحصائيات من حدة التراجع.

بالأخذ بعين الاعتبار كل هذا، هناك إجماع بأن معظم الأفراد قد اختبروا انحرافاً ملحوظاً في معايير حياتهم الرئيسية، انعكس هذا في مجموعة كبيرة من

المؤشرات الاجتماعية. في الوقت الذي كان يرتفع فيه معدل متوسط الأعمار بشكل متزايد وملحوظ، كان في روسيا متناقصاً بما يزيد عن ثلاث سنوات، وكان في أوكرانيا متناقصاً عن روسيا بما يقارب الثلاثة سنوات. أكدت بيانات المسح الخاصة بالاستهلاك الأسري، أي ما يتناوله الأفراد من طعام، وكم ينفقون على الملبس، وأنواع المنازل التي يسكنونها، تراجعاً ملحوظاً في معايير الحياة، بالمقارنة مع ما أظهرته إحصائيات تراجع الناتج المحلي الإجمالي. لنفترض أن الحكومة كانت تنفق أقل على الدفاع، لكانت معايير الحياة ارتفعت أكثر من الناتج المحلي الإجمالي. بمعنى آخر، لنفترض أن نفقات الاستهلاك السابقة بقيت كما هي، وأن ثلثاً واحداً من نفقات التسلح تحولت إلى إنتاج بضائع استهلاكية جديدة، وأنه لم يكن هناك إعادة هيكلة لرفع الكفاءة أو للاستفادة من فرص التجارة الجديدة. لكان ارتفع الاستهلاك، معايير الحياة، عندها بنسبة 4%، وهي نسبة قليلة، ولكنها أفضل بكثير من التراجع الفعلي.

الفقر المتزايد وعدم المساواة

إن هذه الإحصائيات لا تروي القصة الكاملة لمرحلة التحول في روسيا. لقد تجاهلت هذه الإحصائيات واحداً من أهم النجاحات، وهو كيف تقيم فوائد الديمقراطية الجديدة على أنها غير مكتملة كما أمكن لها أن تكون؟ لقد تجاهلت هذه الإحصائيات أيضاً أحد أهم الإخفاقات وهو تزايد الفقر وعدم المساواة.

في الوقت الذي كانت فيه الكتلة الاقتصادية الوطنية تتضاءل، فقد كانت تُقسم بتفاوت أكثر فأكثر بحيث أصبح المواطن الروسي المتوسط يحصل على جزء أصغر فأصغر. في عام 1989، كان 2% من سكان روسيا يعانون الفقر. لكن في نهاية 1998، ارتفع ذلك الرقم إلى 23.8%، باستخدام معيار 2 دولار في اليوم. أكثر من 40% من السكان كانوا يحصلون على أقل من 4 دولار في اليوم الواحد، حسب المسح الذي قام به البنك الدولي. أظهرت الإحصائيات المتعلقة بالأطفال مشكلة أعمق من هذه بكثير مع وجود ما يزيد على 50% منهم يعيشون في عائلات تعاني من الفقر. أظهرت دول أخرى اجتازت حقبة الشيوعية حالات مشابهة، إن لم تكن أسوأ، من تزايد نسبة الفقر.

بعد وقت قصير من وصولي إلى البنك الدولي، بدأت أنظر عن كثب إلى ما كان يحدث، وإلى الإستراتيجيات التي يتم اتّباعها. عندما ازداد اهتمامي بتلك

الأمور، أجابني أحد خبراء الاقتصاد في البنك والذي كان قد لعب دوراً مهماً في الخصخصة بغضب. لقد استشهد بالاختناقات المرورية التي تحدثه سيارات المرسيدس التي تغادر موسكو في عطلة نهاية الأسبوع، وبالمتاجر التي تعج بالبضائع الفاخرة المستوردة. كانت هذه صورة مختلفة تماماً عن الصورة الفارغة وعديمة الألوان لمؤسسات التجزئة في ظل النظام السابق. أنا لم أعارض أن هناك عدداً غير قليل من الناس كانوا أثرياء بالحد الكافي ليتسببوا باختناق مروري، أو ليطلبوا أحذية جوسي Gucci ومواد مستوردة أخرى فاخرة كافية لازدهار متاجر معينة. في العديد من المنتجعات الأوروبية، حلّ الأثرياء الروس محل الأثرياء العرب لمدة عقدين سابقين. حتى أنه في بعض الدول كتبت اللوحات المرورية باللغة الروسية بالإضافة إلى اللغة المحلية. لكن الاختناق المروري بسيارات المرسيدس في بلد يبلغ معدل دخل الفرد فيه 4.730 دولار أمريكي (كما كان عام 1997) هو مؤشر مرضي لا مؤشر صحي. إنه مؤشر واضح لمجتمع وزّع ثرواته بين الأقلية بدلاً من توزيعها بين الأكثرية.

في الوقت الذي كانت فيه مرحلة التحول ترفع من أعداد أولئك الذين يعانون الفقر، وتقود القلة التي في أعلى الهرم إلى المزيد من الازدهار، تلقّت فيه الطبقة المتوسطة أشد ضرباتها. لقد أتى التضخم بداية على مدخراتها القليلة، كما سبق ورأينا. وبغياب الأجور التي لا تتناسب مع حالة التضخم، انخفضت مستويات الدخل الحقيقية. وسبّب التخفيض الإضافي للنفقات على قطاع التعليم والصحة تراجعاً في معايير حياة تلك الطبقة. هاجر كل من استطاع الهجرة. (بعض الدول مثل بلغاريا فقدت 10% أو أكثر من مواطنيها، وحتى جزءاً كبيراً من قوتها العاملة المتعلمة). كان لدى الطلاب المتفوقين في روسيا ودول الاتحاد السوفييتي السابق الذين قابلتهم حلم واحد هو الهجرة إلى الغرب. لم تكن هذه الخسائر مهمة فقط لما تضمنته اليوم بالنسبة لأولئك الذين يعيشون في روسيا، بل لما تضمنته من مؤشرات مستقبلية، فتاريخياً كانت الطبقة المتوسطة أساسية في خلق مجتمع قائم على أسس القانون والقيم الديمقراطية.

كانت ضخامة التزايد في التفاوت وعدم المساواة مفاجأة، وكذلك كانت ضخامة حدة التراجع الاقتصاد ومدته. لقد توقّع الخبراء بعض التزايد في عدم المساواة، أو على الأقل تزايداً معقولاً. في ظل النظام السابق، تمت المحافظة على مستويات دخل متشابهة بتقليل الفوارق بين الأجور. في الوقت الذي كان فيه النظام

الشيوعي لا يؤمن حياة سهلة، فقد تجنب حالات الفقر الحادة وحافظ على معايير حياة متشابهة تقريباً، وذلك بتقديم معيار عام للتساوي في التعليم والسكن والرعاية الصحية وخدمات رعاية الأطفال. بالتحول إلى اقتصاد السوق، سيحصل أولئك الذين عملوا بجد وأنتجوا بشكل جيد على مكافآت على جهودهم، لذلك كان من المحتوم ظهور بعض التفاوت. لكن بالمقابل، فقد كان من المتوقع أن تتجنب روسيا التفاوت الناجم الإرث الموروث. بغياب هذا الإرث الموروث من التفاوت وعدم التساوي، كان هناك وعداً باقتصاد سوق أكثر عدلاً. فكيف انقلبت الأمور بشكل مختلف! روسيا اليوم لديها مستوى من التفاوت وعدم المساواة يقارن مع أسوأ المستويات في العالم، مثل مجتمعات دول أمريكا اللاتينية التي قامت على الإرث شبه إقطاعي.

لقد حصل في روسيا أسوأ ما يمكن أن يحصل في شتى المجالات، فقد كان هناك تراجع هائل في الناتج وارتفاع هائل في التفاوت وعدم المساواة. والتوقعات مظلمة للمستقبل، فالمستويات القصوى من التفاوت وعدم المساواة تعترض سبيل النمو، وخاصة عندما تقود إلى حالة من عدم الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

كيف أدت السياسات المضللة إلى إخفاقات مرحلة التحول؟

لقد سبق لنا ورأينا كيف أسهمت سياسات إجماع واشنطن Washington Consensus في الإخفاقات، فالخصخصة التي تمت بالطريقة الخاطئة لم تؤدِّ إلى رفع الكفاءة وإلى النمو، بل أدّت إلى كشف الأصول وإلى التراجع. لقد رأينا كيف أن المشاكل نشأت من التفاعل بين الإصلاحات من جهة وسرعة هذه الإصلاحات وتبعاتها من جهة أخرى، فقد سهلت عملية تحرير الأسواق والخصخصة إخراج الأموال إلى خارج البلاد، إن القيام بالخصخصة قبل وضع البُنى التحتية القانونية لها وفر القدرة والدافع لكشف الأصول أكثر من التشجيع على الاستثمار الذي يخدم مستقبل البلاد. إن تقديم وصف كامل لما حدث وتحليل كامل للطرق التي أسهمت من خلالها برامج صندوق النقد الدولي بهذا التراجع، يحتاج إلى كتاب بحد ذاته. فيما يلي أود الإشارة إلى ثلاثة أمثلة. في كل حالة سيقول المدافعون عن برامج صندوق النقد الدولي أن الأمور كان يمكن أن تكون أسوأ لولا تلك البرامج. في بعض الحالات كغياب سياسات المنافسة، سيصر الصندوق بأن تلك السياسات كانت جزءاً من البرنامج، لكن للأسف، لم تقم روسيا بتنفيذها. هذا الدفاع هو

دفاع ساذج، لأنه في ظل وجود عشرات الشروط فقد كان كل شيء حاضر في برنامج صندوق النقد. على الرغم من هذا، كانت روسيا تعلم أنه عندما تصل الأمور إلى المنزلق المحتوم، والتي يهدد فيها صندوق النقد الدولي بوقف المساعدة، ستقدم روسيا على صفقة صعبة وسيتم التوصل إلى اتفاقية (عادة لا يتم تنفيذها)، وسيعاد فتح صنبور المال مرة أخرى. كانت الأمور المهمة هي الأهداف المالية، عجز الميزانية وسرعة الخصخصة المتعلقة بعدد الشركات التي تحولت إلى القطاع الخاص بغض النظر عن عددها. كل ما عدا ذلك كان تقريباً ثانوياً، والكثير من الأمور الأخرى، كسياسة المنافسة، كانت خادعة عملياً، ودفاعاً ضد النقاد الذين قالوا: إنهم ينتقون عناصر مهمة لإستراتيجية ناجحة لمرحلة التحول. بينما كنت وبشكل متكرر أدفع باتجاه سياسات منافسة أقوى، أولئك الذين هم داخل روسيا والذين اتفقوا معي، والذين كانوا يحاولون إنشاء اقتصاد سوق حقيقي، والذين كانوا يحاولون إنشاء سلطات منافسة فعالة كانوا بشكل متكرر يشكرونني.

إن تحديد الأمور التي يجب أن تحظى بالتركيز ووضع الأولويات ليس بالأمر اليسير. إن كتب الاقتصاد لا تقدم عادة إرشادات كافية. تقول النظرية الاقتصادية: إنه كي تعمل الأسواق بشكل جيد، يجب أن يكون هناك منافسة وملكية خاصة. إذا كان الإصلاح سهلاً، فالأمر يتطلّب عصاً سحرية للحصول عليهما معاً. لقد اختار صندوق النقد الدولي أن يصب اهتمامه على الخصخصة ويعطي المنافسة القليل من الانتباه. قد يكون الاختيار غير مفاجئ، لأن الاهتمامات المالية والاهتمامات المتعلقة بالعمل تتعارض مع سياسات المنافسة، لأنها توجه طاقتها لتحقيق المرابح. كانت تبعات الخطأ الذي ارتكبه صندوق النقد هنا أكثر حدة من مجرد أسعار مرتفعة، فقد حاولت الشركات التي تمت خصخصتها إيجاد احتكارات واتحادات لتحسين مرابحها، دون الالتزام بالسياسات الفاعلة للاحتكارات المنافسة. وكما يحدث عادة، أثبتت مرابح الاحتكار أنها مغرية خاصة لأولئك الذين كانوا مستعدين للجوء إلى أساليب وطرق العصابات، إما للسيطرة على السوق أو لفرض إرادتهم.

التضخم

لقد رأينا سابقاً كيف قاد تحرير الأسواق السريع في البداية إلى موجة

التضخم. كانت المأساة في القصة الروسية أن كل خطأ قاد إلى خطأ آخر وهو ما جعل التبعات أكثر سوءاً.

بإطلاق شرارة التضخم السريع من خلال عملية تحرير الأسعار المفاجئة عام 1992، كان من الضروري لصندوق النقد الدولي ولنظام يلتسن أن يحتوي هذه الظاهرة. لكن التوازن لم يكن أبداً ميزة صندوق النقد الدولي، وقاده حماسه المفرط إلى نسب فوائد مرتفعة بشكل مفرط. هناك دليل ضئيل بأن تخفيض التضخم إلى ما دون المستوى المتوسط يرفع وتيرة النمو. لقد تجاهلت الدول الأكثر نجاحاً، مثل بولندا، الضغط الذي مارسه صندوق النقد الدولي وحافظت على التضخم بحدود 20% خلال السنوات الحرجة لضبط الأمور. أما الدول التي اتّبعت سياسات صندوق النقد، كجمهورية التشيك، والتي خفضت التضخم إلى ما دون 2%، شهدت ركوداً في اقتصادها. هناك بعض الأسباب الجيدة للاعتقاد بأن الحماسة المفرطة في مكافحة التضخم تُبطّئ من النمو الاقتصادي الحقيقي. من الواضح أن نسب الفائدة المرتفعة بطّأت حركة الاستثمارات الجديدة. العديد من الشركات الجديدة، التي تم تخصيصها، حتى أولئك الذين بدؤوا وفي نيتهم عدم نهب تلك الشركات، رأوا أنهم لا يستطيعون التوسع والتحول إلى كشف الأصول. قادت نسب الفوائد المرتفعة التي أحدثها صندوق النقد الدولي إلى ارتفاع مبالغ فيه لسعر الصرف، وهو ما جعل أسعار الواردات أقل وجعل الصادرات أصعب. فلا عجب إذن أن يرى أي زائر لموسكو بعد عام 1992 المتاجر تعج بالملابس والبضائع الأخرى المستوردة، والصعوبة في أن يجد بضائع تحمل عبارة "صنع في روسيا". واستمرت هذه الحالة حتى بعد انقضاء خمس سنوات على انطلاقة مرحلة التحول.

لقد أسهمت السياسات المالية المتشددة أيضاً في استخدام المقايضة. في ظل الافتقار للأموال، كان العمال يتلقون أجورهم على شكل بضائع ينتجها المصنع الذي يعملون به أو أية بضائع أخرى متوفرة من محارم الحمام إلى الأحذية. في الوقت الذي كانت أسواق البضائع المستعملة تنتشر في أرجاء البلاد، لأن العمال كانوا يحاولون الحصول على النقد ليشتروا احتياجاتهم الضرورية، فقد كانوا يمارسون مظهراً من مظاهر المقاولات، وبهذا غطوا الكثير من عدم الكفاءة. إن النسب المرتفعة من التضخم تشكل عبئاً على الاقتصاد، لأنها تتدخل في نظام السعر. لكن المقايضة بكل تفاصيلها مدمرة لنظام السعر الفعال، والصرامة المفرطة للسياسات المالية قامت ببساطة باستبدال مجموعة من عدم الكفاءة بأخرى أسوأ منها.

الخصخصة

لقد أخبر صندوق النقد الدولي روسيا للقيام بالخصخصة بالسرعة الممكنة، لقد أظهرت الطريقة التي تمت بها الخصخصة أنها خطوة ثانوية. إن معظم الإخفاقات التي كتبت عنها سابقاً، كتراجع مستوى الدخل وزيادة مستوى التفاوت وعدم المساواة، يمكن ربطها مباشرةً بهذا الخطأ. في مراجعة للبنك الدولي لعشر سنوات من الاقتصادات المتحولة، بات من الواضح أن الخصخصة، بغياب البُنى التحتية القانونية (مثل العمل التعاوني الحكومي)، ليس لها أي آثار إيجابية على عملية النمو. ومرة أخرى فقد فهم إجماع واشنطن الأمور بشكل مغلوط. إنه من السهل رؤية الخطوط التي تربط بين الطريقة التي أنجزت بها الخصخصة والإخفاقات التي حصلت.

في روسيا وفي دول أخرى، على سبيل المثال، كان غياب القوانين التي تؤكد على العمل التعاوني الحكومي الجيد يعني أن أولئك الذين يسيطرون على العمل التعاوني لديهم الدافع لسرقة الأصول من صغار المساهمين والمديرين لديهم الدوافع نفسها تجاه المساهمين. لماذا بذل الجهود لجمع الثروة عندما يكون من الأسهل سرقتها؟ لقد شجعت مظاهر أخرى من عملية الخصخصة، كما رأينا سابقاً، الدوافع وكذلك الفرص لسرقة العمل التعاوني. لقد أعادت الخصخصة في روسيا إدارة المشاريع الوطنية العملاقة إلى المديرين السابقين. علم هذا اللفيف مدى صعوبة وعدم موثوقية الطريق. حتى وإن كانوا ميالين للقيام بهذا، لم يجرؤوا على الانتظار لحين إرساء اقتصاد السوق، وظهور تغييرات أخرى التي تتطلّب منهم جني القيمة الكاملة لأية استثمارات ولعملية إعادة الهيكلة. لقد ركزوا على ما يستطيعون الحصول عليه من الشركة في السنوات القليلة القادمة، وكان هذا يصل، في بعض الحالات، إلى حده الأقصى عند كشف الأصول.

لقد كان من المفترض للخصخصة أيضاً أن تُلغي دور الدولة في الاقتصاد، ولكن أولئك الذين افترضوا ذلك كان لديهم وجهة نظر ساذجة جداً لدور الدولة في الاقتصاد الحديث. لقد اختبر الاقتصاد الحديث تأثير الدولة بطرق لا تحصى ولا تعد في مستويات لا تحصى ولا تعد. لقد قلّلت الخصخصة من قوة الحكومة المركزية، ولكن تخفيض قيمة العملة ترك الحكومات المحلية والإقليمية بهامش أكبر من

حرية التصرف. فمدينة، مثل سان بطرسبرغ أو نوفغورود (ذات الحكومة الإقليمية) المنفصلة عن الاتحاد السوفييتي السابق، كان باستطاعتها أن تستخدم مجموعة ضخمة من معايير التنظيم والضرائب لتنتزع "عمولات" من الشركات التي تعمل داخل حدودها القضائية. في الدول المتقدمة صناعياً هناك قانون يمنع حكومات الدولة والحكومات الإقليمية من إساءة استخدام سلطاتها، وهو ما ليس متوفراً في روسيا. في الدول المتقدمة صناعياً، تجعل المنافسة بين الشركات كلاً منها تسعى لجذب المزيد من المستثمرين. لكن في عالم تسود فيه نسب فوائد مرتفعة وتراجع عام يجعل مثل تلك الاستثمارات غير ممكنة في أي حالة، إن الحكومات المحلية لا تهدر الكثير من الوقت في خلق "المناخ المناسب للاستثمار" وتركز بدلاً عن هذا على ما تستطيع اقتطاعه من المشاريع الموجودة، تماماً كما يفعل ملاك ومديرو الشركة التي خضعت للخصخصة حديثاً. وعندما تبدأ هذه الشركات التي خضعت للخصخصة بالعمل عبْر عدة دوائر إقليمية، تفكر إحدى المقاطعات أنه من الأفضل لها أن تنتزع قدر ما تستطيع قبل أن يسحب الآخرون حصصهم من الأصول. وهذا بدوره يعزِّز الدافع لدى المديرين لينهبوا قدر ما يستطيعون بأسرع وقت ممكن. كل هذا سيجعل الشركات بدون موارد. لقد كان هذا سباقاً إلى الهاوية. لقد كان هناك دوافع لكشف الأصول في كل المستويات.

تماماً كما سبق وصرح المصلحون الراديكاليون الذي طرحوا "العلاج بالصدمة"، أن المشكلة مع تحرير الأسواق لم تكن بسبب بطئها، بل لأنها لم تكن بالسرعة الكافية، فقد كانت المشكلة نفسها أيضاً مع الخصخصة. في الوقت الذي كانت فيه جمهورية التشيك، على سبيل المثال، تلقى الإعجاب من صندوق النقد الدولي حتى وهي تتداعى، كان من الواضح بأن المفارقة أن البلاد كانت تنهض بأدائها فقد وضعت المصارف بعهدة الدولة. إذا قامت أي حكومة بخصخصة الشركات، وتركت المصارف بعهدة الدولة أو بدون تشريعات فعالة، فتلك الحكومة لا تضع قيوداً صعبة على الميزانية التي تؤدي إلى عدم الكفاءة، لكنها تضع بديلاً، وطريقة أقل شفافية لتقديم العون المالي للشركات - وهذا يمثل دعوة مفتوحة للفساد. ادّعى منتقدو الخصخصة في جمهورية التشيك أن المشكلة لم تكن لأن الخصخصة كانت سريعة جداً، بل لأنها كانت بطيئة جداً. لكن لم تنجح أي دولة في خصخصة كل شيء بشكل جيد بين عشية وضحاها،

ومن الممكن أن هناك حكومة تحاول أن تنجز خصخصة فورية، وهو ما قد يتسبب في حدوث فوضى. إن هذه مهمة صعبة جداً، لأن الدوافع للقيام بأعمال محظورة تكون قوية جداً. لقد كانت إخفاقات إستراتيجيات الخصخصة السريعة قابلة للتوقع ومتوقعة.

لم يكن للخصخصة، بالشكل الذي تم فرضه على روسيا (وكذلك على العديد من الدول المستقلة عن الاتحاد السوفييتي السابق)، أي إسهام في النجاح الاقتصادي للبلاد، بل قامت بإضعاف الثقة بالحكومة وبالديمقراطية وبالإصلاح. كانت نتيجة تَخلّي روسيا عن مواردها الطبيعية الغنية قبل سنِّ قانون لجباية ضرائب الموارد الطبيعية أن القليل من الأصدقاء والمقربين من يلتسن أصبحوا من أصحاب المليارات، في الوقت الذي لم تكن فيه البلاد قادرة على دفع رواتب المتقاعدين البالغة 15 دولاراً لكل منهم في الشهر.

كان أسوأ مثال للخصخصة السيئة هو برنامج قروض المشاركة. في عام 1995، وبدل أن تلجأ الحكومة إلى البنك المركزي للحصول على المبالغ المطلوبة، فقد لجأت إلى المصارف الخاصة. كان العديد من تلك المصارف يملكها أصدقاء للحكومة ممن سبق لهم الحصول على امتيازات خاصة. في هذه البيئة من عدم التنظيم في قطاع المصارف، كانت الامتيازات الخاصة تعني صناعة المال، كانت تعني إعطاء القروض إما لأنفسهم أو لأصدقائهم أو للحكومة. وكشرط من شروط القرض، تقوم الحكومة بتقديم حصص من مشاريعها كضمانات لتلك القروض. وتحدث المفاجأة! تعجز الحكومة عن تسديد قروضها، وتستولي المصارف الخاصة على الشركات فيما يشبه صفقة مزيفة (على الرغم من تظاهر الحكومة بإجراء "مزادات علنية")، وبشكل فوري تصبح الأقلية الحاكمة من أصحاب المليارات. عمليات الخصخصة تلك ليس لها أية شرعية سياسية. كما لاحظنا سابقاً، حقيقة أن وجود تلك الأقلية ليس له شرعية، لأنهم يخرجون أموالهم خارج البلاد بسرعة قبل مجيء أية حكومة جديدة قد تحاول أن تبطئ الخصخصة أو تلغي دورهم.

إن أولئك الذين استفادوا من كرم الحكومة، أو بشكل أكثر دقة من كرم يلتسن، بذلوا كل ما في وسعهم لضمان إعادة انتخاب يلتسن. والمفارقة أنه في الوقت الذي كان يسود فيه الاعتقاد أن جزءاً من الهبات التي منحها يلتسن ذهبت لتمويل حملته الانتخابية، يعتقد بعض النقاد أن طبقة الأقلية كانت أكثر ذكاءً من

أن تقدم التمويل للحملة الانتخابية، فقد كان هناك الكثير من السيولة المالية الحكومية الجانبية التي يمكن استخدامها. لقد قدمت هذه الأقلية ليلتسن ما هو أثمن من المال، لقد قدمت له تقنيات حديثة لإدارة الحملة الانتخابية وترويج إيجابي عبْر شبكات التلفزة التي يسيطرون عليها.

شكّلت خطة قروض المشاركة المرحلة النهائية من مراحل إثراء الأقلية الحاكمة، وهم شريحة صغيرة من الناس (الذين ينحدر البعض منهم، كما قيل على الأقل، من عصابات مافياوية) جاؤوا لبسط نفوذهم ليس فقط على الحياة الاقتصادية فحسب، بل على الحياة السياسية في البلاد. لقد ادّعت هذه الشريحة أنها تسيطر على 50 % من ثروات البلاد! قام من يدافع عن هذه الشريحة بالمقاربة بينها وبين طبقة اللصوص النبلاء robber barons، هاريمانز Harrimans وروكفيلرز Rockefellers التي ظهرت في الولايات المتحدة الأمريكية في القرن التاسع عشر. لكنْ هناك فرق كبير بين نشاطات هاتين الطبقتين في النظام الرأسمالي الذي ساد القرن التاسع عشر، يظهر الفرق حتى بين أولئك النبلاء الذين احتملوا العمل الشاق في إنشاء السكك الحديدية وفي حفر المناجم في الغرب الأمريكي المتوحش، وبين الأقلية الحاكمة التي استغلت الثروات في روسيا، والتي أُطلق عليها اسم الشرق المتوحش. لقد أسهمت طبقة اللصوص النبلاء في إيجاد موارد الرخاء، وإن قامت بجمع الثروات. لقد جعلت هذه الطبقة البلاد أكثر ثراء، حتى عندما اقتطعت لنفسها الحصة الأكبر من الثروة. بينما قامت الأقلية الحاكمة الروسية بنهب الأصول وتعريتها تاركة بلادها أكثر فقراً. لقد تركت الشركات التجارية على حافة الإفلاس في الوقت الذي كانت فيه الحسابات المصرفية لهذه الأقلية الحاكمة تتزايد.

المحتوى الاجتماعي

لم يفلح الموظفون الذين طبقوا سياسات إجماع واشنطن Washington Consensus بإدراك المحتوى الاجتماعي للسياسات الاقتصادية في مرحلة التحول. لقد شكّل عدم الإدراك هذا بحد ذاته إشكالية، مع الأخذ بعين الاعتبار ما حصل خلال الحقبة الشيوعية.

لقد استدعت سياسات السوق الاقتصادية إقامة علاقات اقتصادية كعلاقات التبادل الاقتصادي. لقد كان العديد من علاقات التبادل هذه يقوم على مبدأ الثقة

المتبادلة. أي شخص يقوم بإقراض المال لشخص آخر تكون لديه الثقة أن ذلك الشخص سيقوم بإعادة التسديد. إن إرساء هذه الثقة هو نظام قانوني. إذا لم يقم أي شخص بإيفاء ما عليه من التزامات قانونية، يمكن عندها إجباره على القيام بذلك. إذا قام أحدهم بسرقة ملكية شخص آخر، عندها تتم محاكمته. أما في الدول التي تسود فيها سياسات السوق الاقتصادية الناضجة وبوجود بُنى تحتية دستورية مناسبة، فقلما يلجأ الأفراد والشركات إلى المحاكم.

عادة ما يشير علماء الاقتصاد إلى الرابطة التي تربط المجتمع مع بعضه البعض بـ"رأس المال الاجتماعي" "social capital". يظهر العنف العشوائي والتجمعات المفاياوية كانعكاسات لتآكل رأس المال الاجتماعي، لكن في بعض دول الاتحاد السوفييتي السابق التي زرتها، بإمكان المرء أن يستشعر وجود المظاهر المباشرة لتآكل رأس المال الاجتماعي في كل مكان. الأمر ليس مجرد سوء تصرف من قبل مجموعة من المديرين، إنها على الأغلب سرقة فوضوية يقوم من خلالها الناس بسرقة بعضهم البعض. فعلى سبيل المثال، تنتشر في أراضي كازاخستان الكثير من البيوت الزجاجية التي تفتقد للزجاج. وطبعاً بدون زجاج فإن هذه البيوت الزجاجية لن تعمل. لقد كان هناك القليل من الثقة بالمستقبل في بدايات مرحلة التحول لدرجة أن كل شخص أخذ قدر ما استطاع، لقد اعتقد كل شخص أن شخصاً آخر قد يأخذ زجاج البيت الزجاجي، وبهذه الحالة سيتم تدمير البيت الزجاجي (وكذلك وسيلة كسب رزقهم). لكن إن كان قدر البيت الزجاجي أن يتدمّر، وبأي طريقة، فإنه من الطبيعي لأي شخص أن يأخذ ما يستطيع حتى وإن كانت قيمة الزجاج متدنية.

أسهمت الطريقة التي سارت بها مرحلة التحول في روسيا في تآكل رأس المال الاجتماعي هذا. فأحدهم يصبح ثرياً ليس بالعمل الدؤوب أو بالاستثمار، بل باستغلاله للعلاقات السياسية للحصول على الممتلكات العامة بأسعار بخسة في إطار عملية الخصخصة. لقد تهشم العقد الاجتماعي الذي يربط بين المواطنين وحكومتهم عندما رأى المتقاعدون الحكومة تتنازل عن الأصول العامة القيّمة، وتدّعي بالوقت نفسه أن لا نقود لديها لتدفع مستحقاتهم التقاعدية.

إن تركيز صندوق النقد الدولي على السياسات الاقتصادية الكبرى وبشكل خاص تركيزه على التضخم أدّى إلى تهميش قضايا الفقر وعدم المساواة واللحمة الاجتماعية. عندما تمت مواجهة صندوق النقد الدولي بمحدودية الرؤية في القدرة

على التركيز، أجاب: "إن التضخم صعب وخاصة على الطبقة الفقيرة". لكن الإطار العام لسياسة صندوق النقد الدولي لم تكن مصمَّمة لتخفيف التأثيرات على الطبقة الفقيرة. وبتجاهله لتأثيرات سياساته على الطبقة الفقيرة وعلى رأس المال الاجتماعي، فقد أعاق صندوق النقد الدولي حقاً نجاح السياسات الاقتصادية الكبرى. إن تآكل رأس المال الاجتماعي أوجد بيئة غير حاضنة للاستثمار. إن عدم انتباه الحكومة الروسية (وصندوق النقد الدولي) إلى الحد الأدنى من الشبكة الآمنة بطّأ عملية إعادة البناء، لأنه حتى مديرو المصانع العمليون عادة ما وجدوا انه من الصعب تسريح العمال، لمعرفتهم بالفاصل الضئيل بين العمال المسرحين وبين الضائقة المادية، إن لم يكن المجاعة، التي سيواجهها أولئك العمال.

العلاج بالصدمة

ركّز الجدل الكثير الذي تناول إستراتيجية الإصلاح في روسيا على سرعة الإصلاح. من كان على حق، في نهاية الأمر، من آمن بالعلاج بالصدمة أم من آمن بالتحول التدريجي؟ كان للنظرية الاقتصادية التي تركز على التوازن وعلى الأمثلة النموذجية القليل لتقوله عن الديناميكية والنظام وعن توقيت وسرعة الإصلاح من رغبة أي شخص، على الرغم من محاولات خبراء الاقتصاد في صندوق النقد الدولي إقناع الدول التي يتعامل معها بعكس ذلك. لجأ المتحاورون إلى استخدام لغة المجاز ليقنعوا الآخرين بمزايا وجهة نظرهم. قال من يؤمن بالإصلاح السريع، "إنه لا يمكنك أن تجتاز الهوة بخطوتين"، في حين قال من يؤمن بالإصلاح التدريجي أن الحصول على طفل يستغرق تسعة أشهر، وتحدثوا عن اجتياز النهر بتحسس الحجارة الموجودة. ما كان يميز بين وجهتي النظر في بعض الحالات، كان اختلافاً في المفهوم أكثر منه اختلافاً واقعياً. لقد كنت موجوداً في حلقة بحث في هنغاريا حيث قال أحد المشاركين: "لا بد أن يكون الإصلاح سريعاً! يجب أن يتم إنجازه في غضون خمس سنوات". وقال آخر: "من الأفضل أن يكون الإصلاح تدريجياً. وهو ما يستغرق خمس سنوات". لقد تناول معظم النقاش كيفية الإصلاح أكثر من تناول سرعة الإصلاح.

لقد واجهْنا اثنتين من الانتقادات الأساسية لسياسة الإصلاح التدريجي: "السرعة تغفل بعض الجوانب" - إنه من الصعب تصميم إصلاحات جيدة وما يتبعها من أمور. هناك، على سبيل المثال، متطلّبات مسبقة مهمة لمرحلة الخصخصة على

نطاق واسع، وتوفير هذه المتطلبات المسبقة يتطلّب الوقت. يُظهر النموذج الروسي الغريب في الإصلاح أن للحوافز دوراً في العمل، ولكن ذلك النوع من الرأسمالية الروسية المزيفة لم يقدِّم الحوافز لإيجاد الثروات والنمو الاقتصادي، بل على العكس قدَّم الحوافز لتعرية الأصول. فبدل أن يقود إلى سياسة سوق اقتصادية فاعلة وسلسة، أدّى التحول السريع إلى ظهور "الشرق المتوحش" الفوضوي.

المقاربة البلشفية في إصلاح السوق

لو امتلك المصلحون الراديكاليون أفقاً أوسع من مجرد التركيز على السياسات الاقتصادية، لكانوا وجدوا أن التاريخ يبيِّن أن معظم التجارب في الإصلاح الراديكالي كانت تعج بالمشاكل. يتضح من خلال الثورة الفرنسية عام 1789 مروراً بكومونة باريس عام 1871 إلى الثورة البلشفية في روسيا عام 1917، وإلى الثورة الثقافية في الصين في حقبة الستينيات والسبعينيات. إنه من السهل فهم أسباب كل ثورة من تلك الثورات، ولكن كل ثورة أنتجت عرّابها الخاص بها وأنتجت قادتها السياسيين الذين تحولوا بفعل الثورة إلى فاسدين أو قادوا تلك الثورة باتجاه التطرف. على نقيض هذا، لم تكن الثورة الأمريكية "الناجحة" ثورة حقيقية في التاريخ، لقد كانت تغيّراً ثورياً في البُنى السياسية ومثلت نقلة حضارية في الهيكل الاجتماعي. لقد كان المصلحون الراديكاليون في روسيا يحاولون قيادة ثورة في الاتجاهين بالوقت عينه، ثورة في النظام الاقتصادي وثورة في الهيكل الاجتماعي. من المحزن أنهم فشلوا بكلتا الثورتين في نهاية المطاف، لقد فشلوا في سياسة اقتصاد السوق التي من خلالها تم منح العديد من الموالين للحزب القديم سلطات خاصة ليتولّوا إدارة المشاريع التي كانوا يتولّون إدارتها في السابق وليستفيدوا منها، تلك السياسة التي من خلالها استمر الموظفون السابقون في جهاز المخابرات الكي جي بي KGB بالتحكم بدفة السلطة. كان هناك بعد جديد تجلّى في وجود أقلية حاكمة جديدة قادرة وراغبة في الحصول على نفوذ اقتصادي وسياسي ضخم.

في المحصلة، فقد وظّف المصلحون الراديكاليون الإستراتيجيات البلشفية على اختلاف مشاربها. حاول البلاشفة فرض الشيوعية على دولة غير راغبة بها في الأعوام التي أعقبت عام 1917. لقد زعموا أن الطريق لبناء الاشتراكية كان لنخبة منتقاة "لتقود" (بدل استخدام "لتجبر") الجماهير في الطريق الصحيح، والذي لم يكن

بالضرورة الطريق الذي تريده الجماهير أو ظنّت أنه الطريق الأفضل. في الثورة الشيوعية "الجديدة" في روسيا، حاولت نخبة، على رأسها البيروقراطية الدولية، بكل بساطة أن تفرض تحولاً سريعاً على شعب لا يريد هذا التحول.

أولئك الذين ساندوا المقاربة البلشفية لم يبدوا فقط أنهم تجاهلوا تاريخ مثل تلك الإصلاحات الراديكالية، لكنهم أيضاً زعموا أن العملية السياسية كانت تعمل بطرق لم يقدم التاريخ دليلاً عليها. فعلى سبيل المثال، خبراء الاقتصاد، مثل آندريه شليفر Andrei Shleifer، والذين أدركوا أهمية البُنى التحتية الدستورية في إرساء سياسات السوق الاقتصادية، كانوا يعتقدون بأن الخصخصة، بغض النظر عن طريقة إنجازها، ستؤدي إلى مطالبة سياسية بمنظمات تتولى إدارة الملكية الخاصة.

يمكن اعتبار جدل شليفر Shleifer كامتداد (غير مبرر) لنظرية كوس (Coase's theorem). قال خبير الاقتصاد رولاند كوس (Ronald H. Coase)، الحائز على جائزة نوبل: إن تحقيق الكفاءة وتعريف حقوق الملكية الخاصة بشكل جيد هي من الأمور الأساسية. حتى وإن قام أحدهم بتوزيع الأصول إلى شخص لا يعرف كيفية إدارة هذه الأصول بشكل جيد، في مجتمع تكون فيه حقوق الملكية الخاصة محددة بشكل جيد فإن ذلك الشخص سيكون لديه الدافع ليبيع إلى شخص يستطيع إدارة تلك الأصول بكفاءة. لهذا السبب، قال من يقف في صف عملية الخصخصة السريعة: إننا لا نحتاج حقاً للانتباه للكيفية التي تم من خلالها إنجاز عملية الخصخصة. لقد بات من المعروف الآن أن الشروط التي تصبح في ظلها نظرية كوس سارية المفعول هي شروط صارمة، ومن المؤكد أن تلك الشروط لم تكن متوفرة في روسيا للعمل بها في مرحلة التحول.

لكن شليفر وأتباعه أخذوا أفكار كوس إلى أبعد مما فعل كوس نفسه. لقد اعتقدوا بأن العملية السياسية كانت تحت السيطرة بالطريقة نفسها التي كانت عليها العملية الاقتصادية. إذا كان بالإمكان إيجاد مجموعة لديها اهتمامات خاصة بالملكية الخاصة، فهذه المجموعة سوف تطالب بإنشاء بُنى تحتية دستورية ضرورية لعمل سياسة السوق، ومطالبات هذه المجموعة سوف تنعكس في العملية السياسية. لسوء الحظ، فإن التاريخ الطويل للإصلاحات السياسية يشير إلى أن توزيع الدخل له دور يقوم به. كانت الطبقة المتوسطة هي التي طالبت بالإصلاحات التي يشار إليها بـ "نظام القانون" the rule of law. إن الطبقة الثرية عادة ما تحصل

لنفسها على مكاسب أفضل خلف الأبواب المغلقة، فهي تقدم المساواة فيما يتعلق بالامتيازات والحقوق الخاصة. من المؤكد أن هذه المطالب كانت مطالب روكفيلرز Rockefellers، وبل كيتس BillGates التي قادت إلى سياسات تنافسية قوية. نحن لا نرى اليوم، في روسيا، مطالبات بسياسية تنافسية قوية مستقبلية من الأقلية الحاكمة، فئة المحتكرين الجدد. جاءت هذه المطالبات بنظام القانون من هذه الأقليات الحاكمة، التي حصلت على ثروتها من خلال الاتفاقيات التي تمت من خلف الكواليس في الكرملين، فقط عندما رأوا تأثيرهم الخاص على الطبقة الحاكمة الضعيفة.

جاءت المطالبات بوسائل إعلان مفتوحة وحرة من التمركز في أيدي الأقلية من الأقلية الحاكمة التي كانت قد سعت للسيطرة على وسائل الإعلان لضمان المحافظة على نفوذها، لكن هذه المطالبات جاءت فقط عندما مضت الحكومة في استخدام سيطرتها لتحرم هذه الأقلية من النفوذ الذي كانت تحظى به. في معظم الدول الديمقراطية والمتطورة مثل تلك التمركزات للقوى الاقتصادية لا يطول احتمالها من قبل الطبقة المتوسطة التي أجبرت على دفع أسعار احتكارية. اهتم الأمريكيون منذ وقت طويل بمخاطر تمركز قوى وسائل الإعلان، ومقارنة مدى تمركز القوة في الولايات المتحدة مع نظيره في روسيا اليوم لن يكون مقبولاً. نعم، لم يُعر الأمريكان ولا موظفو صندوق النقد الدولي الكثير من الاهتمام للمخاطر التي يسببها تمركز قوة وسائل الإعلان، وعلى خلاف هذا فقد ركزوا على سرعة عملية الخصخصة، وهي إشارة إلى أن عملية الخصخصة كانت تتقدم بسرعة. لقد شعروا بالراحة حتى أنهم افتخروا بأن وسائل الإعلان المتمركز كانت تستخدم وقد تم استخدامها بفعالية لإبقاء صديقهم بوريس يلتسن وما يسمَّى المصلحين في السلطة.

كان أحد أسباب أهمية الحصول على وسائل إعلان فاعلة وناقدة هو لضمان أن لا تعكس القرارات التي يتم اتخاذها اهتمامات الأقلية فقط، بل لتعكس الاهتمام العام للمجتمع. لقد كان من الضروري لاستمرارية النظام الشيوعي أن لا يكون هناك ضمان عام. كان من أهم مشاكل الفشل في إيجاد وسائل إعلان فاعلة ومستقلة ومنافسة في روسيا هو أن السياسات، كخطة قروض المشاركة، لم تكن عرضة للنقد العام الذي كانت تستحقه. حتى في الغرب، كانت القرارات الناقدة للسياسة الروسية، في المنظمات الاقتصادية الدولية وفي وزارة الخزانة

الأمريكية، تجري على نطاق واسع خلف أبواب مغلقة. لم يكن دافعو الضرائب في الغرب، الذين كان يُفترض من هذه المؤسسات حمايتهم، ولا الشعب الروسي، الذي كان يدفع أبهظ الأثمان، يعلم ماذا كان يجري في ذلك الوقت. الآن فقط نكافح للإجابة على السؤال: "من خسر روسيا؟" - ولماذا. أما إجابات هذه الأسئلة، كما بدأنا نرى، فهي غير مقبولة.